سورم

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثالثة / العدد ٣٣ / أيلول وتشرين أول / ٢٠١٦

انهيارُ إنتاج القطن: خسارة جديدة للاقتصاد السوريّ

«القاعدة» وتحولاتها في سوريا

دول وحكومات أم ميليشيات وعصابات

عدسة: يوسف برو

الفهرس

ملف١ ..... ص ٤

حلب.. مذكرات الحصار

- مقدمة
- كيف يعيش الحلبيّون يوميّات حصارهم؟
- مدنيّون يواجهون الحصار بالزراعة

حوار ..... ص ١٠

مجلة صور تحاور الكاتب والمعارض السوري علي العبد الله

رأي ..... ص ١٤

- الجسد بين الثابت والمتغيّر
- دول وحكومات أم ميليشيات وعصابات؟

إيقاع العدسة ..... ص ١٨

ملف٢ ..... ص ٢٠

«القاعدة»
وتحوّلاتها في سوريا

تحقيق ..... ص ٢٨

- التعليم في مناطق الإدارة الذاتية الأولوية للغة الأم ... وعدم الاعتراف بالمناهج عائق أمام إرسال الأهالي أطفالهم للمدارس
- انهيارُ إنتاج القطن: خسارة جديدة للاقتصاد السوريّ

منوعات ..... ص ٣٣

شوارع هلاليّة قامشلي ما عادت تترنّح على خُطى هوزان

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٤

حماية المدنيين في سوريا بين قانون سيزر وإتفاقيات جنيف

اقتصاد وتنمية..... ص ٣٦

الإنتاج الزراعي في سوريا .. وانهيار منظومة الأمن الغذائي

سينما..... ص ٤٠

فيلم النمر والثلج لروبرت بينيني
مساحة للحب والحلم وسط الحرب

الديك ..... ص ٤٢

تلك الأنشوطة.. ذلك القتل العادل

صور

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

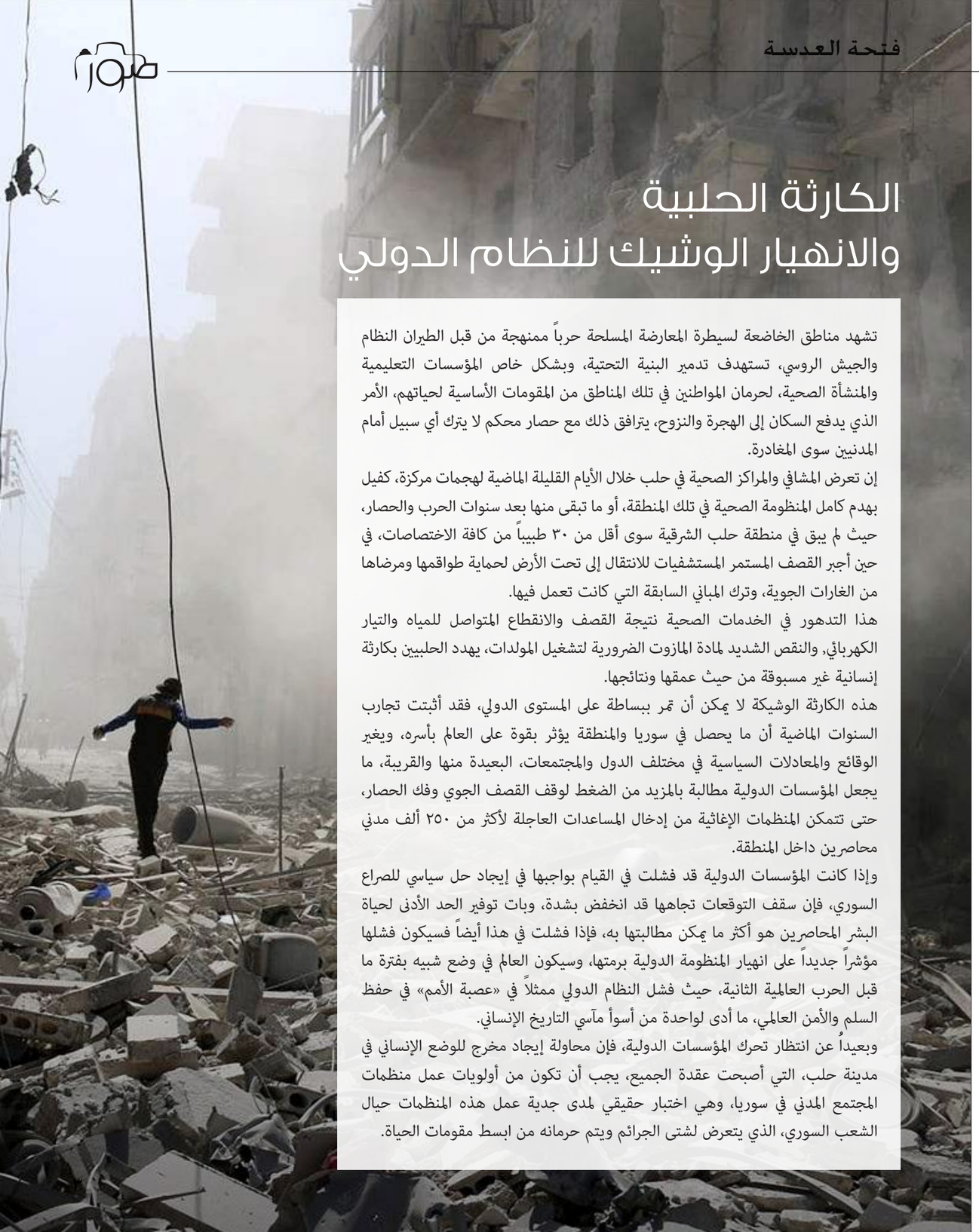

الكارثة الحلبية والانهيار الوشيك للنظام الدولي

تشهد مناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة حرباً ممنهجة من قبل الطيران النظام والجيش الروسي، تستهدف تدمير البنية التحتية، وبشكل خاص المؤسسات التعليمية والمنشأة الصحية، لحرمان المواطنين في تلك المناطق من المقومات الأساسية لحياتهم، الأمر الذي يدفع السكان إلى الهجرة والنزوح، يترافق ذلك مع حصار محكم لا يترك أي سبيل أمام المدنيين سوى المغادرة.

إن تعرض المشافي والمراكز الصحية في حلب خلال الأيام القليلة الماضية لهجمات مركزة، كفيل بهدم كامل المنظومة الصحية في تلك المنطقة، أو ما تبقى منها بعد سنوات الحرب والحصار، حيث لم يبق في منطقة حلب الشرقية سوى أقل من ٣٠ طبيباً من كافة الاختصاصات، في حين أجبر القصف المستمر المستشفيات للانتقال إلى تحت الأرض لحماية طواقمها ومرضاها من الغارات الجوية، وترك المباني السابقة التي كانت تعمل فيها.

هذا التدهور في الخدمات الصحية نتيجة القصف والانقطاع المتواصل للمياه والتيار الكهربائي، والنقص الشديد لمادة المازوت الضرورية لتشغيل المولدات، يهدد الحلبيين بكارثة إنسانية غير مسبوقة من حيث عمقها ونتائجها.

هذه الكارثة الوشيكة لا يمكن أن تمر ببساطة على المستوى الدولي، فقد أثبتت تجارب السنوات الماضية أن ما يحصل في سوريا والمنطقة يؤثر بقوة على العالم بأسره، ويغير الوقائع والمعادلات السياسية في مختلف الدول والمجتمعات، البعيدة منها والقريبة، ما يجعل المؤسسات الدولية مطالبة بالمزيد من الضغط لوقف القصف الجوي وفك الحصار، حتى تتمكن المنظمات الإغاثية من إدخال المساعدات العاجلة لأكثر من ٢٥٠ ألف مدني محاصرين داخل المنطقة.

وإذا كانت المؤسسات الدولية قد فشلت في القيام بواجبها في إيجاد حل سياسي للصراع السوري، فإن سقف التوقعات تجاهها قد انخفض بشدة، وبات توفير الحد الأدنى لحياة البشر المحاصرين هو أكثر ما يمكن مطالبتها به، فإذا فشلت في هذا أيضاً فسيكون فشلها مؤشراً جديداً على انهيار المنظومة الدولية برمتها، وسيكون العالم في وضع شبيه بفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث فشل النظام الدولي ممثلاً في «عصبة الأمم» في حفظ السلم والأمن العالمي، ما أدى لواحدة من أسوأ مآسي التاريخ الإنساني.

وبعيداً عن انتظار تحرك المؤسسات الدولية، فإن محاولة إيجاد مخرج للوضع الإنساني في مدينة حلب، التي أصبحت عقدة الجميع، يجب أن تكون من أولويات عمل منظمات المجتمع المدني في سوريا، وهي اختبار حقيقي لمدى جدية عمل هذه المنظمات حيال الشعب السوري، الذي يتعرض لشتى الجرائم ويتم حرمانه من ابسط مقومات الحياة.

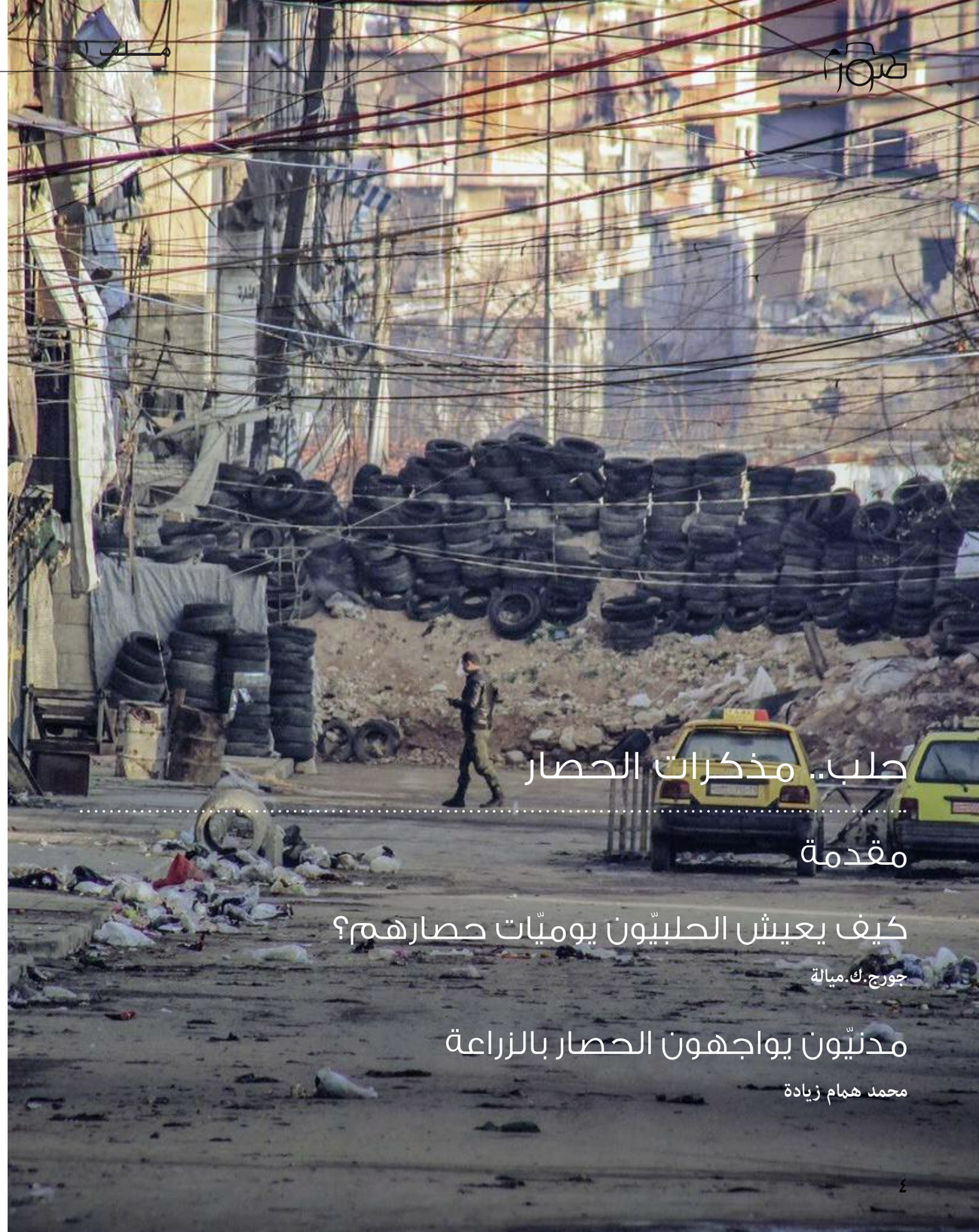

حلب.. مذكرات الحصار

مقدمة

كيف يعيش الحلبيّون يوميّات حصارهم؟

جورج.ك.ميالة

مدنيّون يواجهون الحصار بالزراعة

محمد همام زيادة

مقدمة

مع استمرار الحصار الذي يعاني منه القسم الشرقي من مدينة حلب، تشتدّ وطأة الحياة يوماً بعد يوم على ما يزيد على ثلاثمئة ألف مدنيّ، يشكّل الأطفال منهم قرابة تسعين ألفاً.

تخلل الحصار خلال الشهور الماضية عدّة إعلانات للهُدَن أحاديّة الجانب، بعضها استمرّ لعدّة أيام وبعضها لعدّة ساعات، أُجبر فيها الروس النظام السوري على إيقاف القصف والتدمير مؤقّتاً، ما يجعل القوات الروسية الطرف الأكثر تأثيراً ونفوذاً في كلّ ما يتعلّق بالمدينة. فقد تمّ الاتّفاق بين الحكومتين الروسية والأمريكية، ممثّلَتَين بوزيري خارجيّتهما، على إدخال قافلة مساعدات أممية من تركيا يتولّى الهلال الأحمر العربي السوري الإشراف عليها، كمقدمة لهدنة اتُّفق عليها، وبعد وصول القافلة المؤلّفة من ٢٠ شاحنة كبيرة لبلدة «أورم الكبرى» بالريف الغربي لحلب، تمّ استهدافها بحوالي عشرين غارة من طيران حربي سوري أو روسي، ما أدّى لمقتل رئيس شعبة الهلال الأحمر بأورم الكبرى (عمر بركات) مع عدد آخر من عمال الإغاثة وجرح آخرين، واحتراق كامل للقافلة، ليكون القصف إعلاناً لوفاة الهدنة ونعياً للاتّفاق الروسي الأمريكي.

تزامن الحصار مع عقد عشرات المؤتمرات الصحفية الأممية، وإصدار لكثير من البيانات من قِبل المنظمات الدولية ذات الشأن، إضافة لإطلاق نشطاء سوريين أيّاماً للغضب، ومظاهرات في مختلف عواصم ومدن العالم، للمطالبة بفك الحصار عن المدينة ووقف الحملات العسكرية، كلّ ما سبق لم يوقف الموت اليومي، ولم يقدّم حلولاً حقيقية لآلاف المدنيين، في مدينة تُعَدُّ محوراً شديد الأهمية للاستراتيجية الدولية.

في يوميات الحصار الحلبي، وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٢٦٠ مدنياً خلال شهر تشرين الأول على يد الطيران الروسي، و٨٠ مدنياً بقصف طيران النظام السوري، ٤٢ بالمئة منهم من النساء والأطفال، وفي شهر أيلول سجّلت مقتل ٢١٦ مدنياً، ٥٩ بالمئة منهم من النساء والأطفال، و٢٤٥ مدنياً على يد الطيران الروسي.

تقول (هبة) «١٩ عاماً» إحدى سكان المدينة للمجلة: «نعيش حصارين، حصاراً على الأرض وحصاراً من الجوّ، على الأرض نتلمّس الموت البطيء يومياً عندما نرى أطفالنا أمام أعيننا يبكون لعدم توافر حليب الأطفال، ومن الجوّ نعيش الموت السريع، فهدايا طيران النظامين السوري والروسي لا تفارقنا طوال اليوم، الكثير منا بات يفضّل الموت السريع، على مواجهة عذابات الحصار».

وتتابع: «لم نعد نعوّل على أحد، لا المجتمع الدولي ولا الأمم المتحدة، كلّ العالم قد خذلنا، اعتمادنا فقط على سواعدنا وسواعد المقاتلين لكسر الحصار وإنقاذنا ممّا نعيش فيه».

وتضيف: "سكوت المجتمع الدولي على تدمير المدينة وموت سكانها، هو أكبر تواطؤ ودعم للنظام السوري، السوريون اليوم، وخصوصاً سكان مدينة حلب، أصبحوا سلعة تباع في بازارات السياسة الدولية بأرخص الأسعار، الجميع ينتظرون صفقة أكثر ربحاً للمقايضة بهم».

(هشام سكيف)، رئيس الدائرة السياسية في اتّحاد ثوّار حلب يقول لصُوَر: "بواقعية وبدون مواربة، حلب لن تكون للنظام، هذا الحصار لن يدوم، خلال الفترة الماضية فعل النظام والروس كل شيء ولم تركع المدينة، لم يتبقَّ لهم سوى استخدام السلاح النووي ضدّنا، مؤكّد أنَ حلب سوف تتّجه نحو فك الحصار عاجلاً أم آجلاً، سلاحنا هو إرادة شعب قرّر ألّا يركع لظالم، هذا السلاح سيجبر كلّ التوازنات الدولية والقراءات السياسية على التغيُّر لتكون في صالح طموحات السوريين».

تفتح مجلّة صُوَر ملفّ حصار مدينة حلب، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على المدنيين، وتتابع الطُّرق التي ابتكرها المدنيّون والفعاليّات الأهلية للتخفيف من آثاره ونتائجه على الحياة اليومية.

كيف يعيش الحلبيّون يوميّات حصارهم؟

جورج.ك.ميالة

خلّف الحصار على مدينة حلب نقصاً حادّاً في المواد الأساسية، ومع مرور الأيام بدأت هذه المواد بالنفاد من الأسواق، وأُغلقتِ الكثير من المَحال التجارية أبوابها، وغابت أصوات الباعة المنتشرين في الأسواق الشعبية.

غلاء واحتكار

يقول (كرمو)، صاحب مطعم للوجبات السريعة للمجلّة: «لم يعدْ عملي رابحاً وأعـداد الزبائن قَلّتْ كثيراً، فقرّرت إغلاق المحلّ»، ويتابع: «كنت أشتري الفرّوج من الريف الغربيّ لحلب ومن ريف إدلب، وبعد الحصار أصبح الأمر مستحيلاً، كيلو لحم الخاروف فاق الـ ٨ آلاف ليرة ولحم العجل ٦ آلاف، وفقاً لهذه الأسعار سوف أبيع (السندويشة) بأكثر من ألف ليرة، وهذا أمر مستحيل».

وتعاني ربّات المنزل من صعوبات في تأمين الوجبات الأساسية اليومية، وتجهد الكثيرات منهنّ من أجل تحضير الخبز، المادّة الأساسية في وجباتِهن، (أم حميد) سيّدة خمسينيّة تقول للمجلّة: «لا أعرف ماذا أطبخ لأولادي الأربعة، توجّهت البارحة للسوق فوجدت ثمن كيلو الكوسا ألف ليرة والباذنجان تسعمئة، والبطاطا السيّئة بستمئة ليرة، ماذا ستأكل عائلتي المكوّنة من ستّة أشخاص؟ أقلّ وجبة طعام تكلّف أربعة آلاف ليرة، ودخل زوجي اليومي ١٥٠٠ ليرة»، وتتابع كلامها بحسرة: «السلّة الغذائية التي توزّع مجّاناً علينا تكفينا لأسبوع واحد، منذ شهر لم نعد بقادرين على تأمين الطعام لأولادنا، نحن في أول الشتاء، ولم نحسب بعد تكاليف التدفئة وتأمين الكهرباء».

يفسّر الكثير من الأهالي ارتفاع الأسعار باحتكار التجّار للموادّ الأساسية، ويتّهمونهم بالقيام بتخزينها وإعادة طرحها في الأسواق تدريجيّاً، الأمر الذي ينعكس على حياة الناس، ولتدارك الموقف قامت الفعاليّات المدنية كالمجلس المحلّي وبعض الجمعيّات الأهلية بحملات توعية ضدّ الاحتكار، إضافة لضغوط مارستها على التجّار من أجل تفادي الأمر، لكن جميع المحاولات كانت ذات تأثير ضعيف.

سألت صور (أبا سعيد)، وهو تاجر موادّ غذائية في حيّ (باب الحديد) عن الموضوع، فقال: «لا أنفي وجود حالة الاحتكار، هناك الكثير من التجّار حقّقوا أرباحاً وصلت إلى سبعة أضعاف ثمن الموادّ التي خزنوها قبل الحصار»، ويتابع: «قد يكون الاحتكار هو سبب ارتفاع الأسعار في الأيام الأولى، لكنّ الحصار هو السبب الرئيسيّ، فالتاجر مهما خَـزَن من بضائع فسوف تنفد بعد مرور أربعة أشهر، وكما ترون أغلب رفوف محلّي قد فرغت ولا يوجد بضائع كي أشتريها».

عصب الحياة

تعتمد المدينة بشكل كامل على المحروقات (المـازوت والبنزين) التي تشغّل مولّدات كبيرة، لتوليد الكهرباء في المشافي والمرافق الحيويّة والبيوت السكنية، بعدما حَرم النظام المدينة من الكهرباء منذ عدّة سنوات، وقد وصل سعر لتر المازوت خلال الأيام الماضية إلى حوالي ١٥٠٠ ليرة والبنزين لـ٦٠٠٠ آلاف وأسطوانة الغاز لخمسة وسبعين ألفاً، هذا الأمر أدّى إلى عجز جميع الأهالي عن الشراء.

يقول (أحمد لباد) «٤٠ عاماً» للمجلّة: «من النادر أن ترى آليّة تسير في الشارع، ربّما تصادف دراجة نارية، أو سيارة إسعاف تحمل مصابين وجثث ضحايا قصف الطيران السوري والروسي».

أمّـا الناشط والمـدرّب الرياضي (معروف سبسبي) من سكّان حيّ بستان القصر، فيقول للمجلّة: «كـما يعرف الجميع النظام يحرمنا من الكهرباء منذ سنوات، ونعتمد بشكل كامل على المولّدات الكبيرة (الأمبيرات)، في السابق كانت تعمل يومياً لمدة ٨ ساعات لقاء ألف ليرة أسبوعياً، أمّا اليوم فتعمل لمدة ثلاث ساعات يومياً مقابل ٤ آلاف ليرة، ما أدّى إلى عجز غالبية الناس عن الاشتراك بها».

نتيجة للواقع المُعاش بدأ الناس بالبحث عن طرق جديدة للحصول على الوقود، مستفيدين من تجارب المـدن والبلدات السورية المحاصرة كغوطة دمشق وحيّ الوعر الحمصي.

يقول (جمال) للمجلّة: «كنت أعمل سائق «تكسي»، وبعد الحصار توقّف عملي، فقرّرت البحث عن عمل جديد، يومياً أستيقظ في الثامنة صباحاً، أبدأ بالبحث عن البلاستيك التالف المُلقى في الشوارع وحاويات الزبالة، أعود لبيتي في الساعة الثانية ظهراً، لأبدأ بتحضير الوقود».

وعن طريقة التحضير يشرح (جمال) للمجلة: «المبدأ بسيط يعتمد على إسالة البلاستيك حتى يتبخّر، ثم تجميع النواتج عن طريق التكثيف»، ويضيف: «أضع البلاستيك في برميل كبير، وأشعل النار تحته مستخدماً ما تيسر لي جمعه من أخشاب ونفايات وقماش، ثم يذوب البلاستيك ويتبخّر، ويمرّ في أنبوب طويل معزول بقطع قماشية، أقوم بتبليل الأنبوب بالماء من أجل تبريد السوائل الناتجة وتكثيفها، في البداية يتكاثف البنزين ثم المازوت، وبعد الانتهاء من العمل أتوجّه للسوق لأبيع المحروقات وأشتري ما يلزمني من الحاجيّات».

ويضيف: «العمل متعب جدّاً وضارّ بالصحة، لأن الروائح خانقة، لذلك أستخدم قطعة قماشيّة مبلّلة بالماء أضعها على أنفي أثناء العمل، رغم ذلك أجد نفسي سعيداً بتأمين مصدر عيش شريـف لي ولأولادي، فهذا الوقود أصبح مطلوباً بشدّة، لأنه يشغّل السيارات والدرّاجات النارية والمولّدات الكهربائية الصغيرة».

ومع استمرار الحصار، بدأت جميع الموارد بالنفاد، حتى القمامة أصبحت قليلة لأن الناس، بسبب انخفاض قدرتهم الشرائية، لم يعودوا يستهلكون ما يولّد البقايا، ما جعلهم

يبحثون عن مصادر طاقة متجدّدة لا يحتاج توليدها إلى موادّ أوّليّة، كتوليد الكهرباء عن طريق المراوح وبالاستعانة بالدراجات الهوائية.

(محمّد) من سكان منطقة كرم حومد يتحدّث لصُور: «من المعروف أن الدينامو الصغير المثبّت على عجلة الدراجة الهوائية يُستخدم لتشغيل الأضواء ليلاً، وجدت دراجة هوائية قديمة، قمتُ بربطها مع دينامو كبير، وقمتُ بتثبيت الدراجة، والركوب عليها وتشغيلها، بعد عدّة دقائق بدأ الدينامو بالعمل وتوليد الكهرباء، بعد ذلك ربطتُ الدينامو ببطّارية كبيرة لشحنها، بهذه الطريقة أمّنتُ مصدراً كهربائياً مجّانياً بشكل دائم».

كيف يُدخّن الحلبيّون؟

يَعُدّ كثير من سكّان المدينة، ممّن تحدّثت معهم المجلّة، أنّ تواجد الدخان أهمّ من الطعام بالنسبة لهم، فهو أحد أهمّ الوسائل لتفريغ الضغوط اليومية التي يتعرّضون لها. يقول (كرمو) للمجلّة: «بعد نفاد الدخان أصبحت أكثر عصبيّة، كنت أجد في السيجارة مُتنَفّساً، للتخفيف من الضغوط النفسية الناتجة عن مشاهد الموت اليومية التي أراها يوميّاً خلال عملي كسائق سيارة إسعاف».

أمّا الرياضي والناشط (معروف سبسي) فيقول: «الأنواع الرديئة من الدخان وصل سعر الباكيت الواحد منها إلى حوالي ثلاثين ألفاً، وكيلو الدخان (العربي اللفّ) يبلغ حوالي ١٧٠ألفاً، لم يعد بمقدور أيّ أحد شراءه».

وكبديل عن ذلك انطلق الكثيرون للبحث عن خلطات مشابهة للتبغ»، يقول (كرمو) للمجلّة: «يتفنّنون في تحضير التبغ، بعضهم يقوم بقطف أوراق الخضار كورق شتلة الباذنجان والملوخية، ويقومون بتجفيفها ثم خلطها مع نسبة قليلة من التبغ، ويبيعونها بحوالي ٣٠ ألفاً للكيلو الواحد».

ويتابع: «هناك الكثير من الغشّ عند بائعي الدخان، ولا نعرف ما الخلطات التي يستخدمونها، هناك كلام عن أن بعضهم يستخدمون روث الحيوانات فيها، بتنا نحسد غير المدخّنين».

ماذا عن التعليم؟

بعد تكرار المجازر المرتكَبة من الطيران الحربيّ السوري والروسي، أصدرت مديرية التربية والتعليم في محافظة حلب الحرّة قراراً بتوقيف عمل المدارس حرصاً على سلامة الطلاب. (هيام) معلّمة في المرحلة الابتدائية تقول للمجلّة: «منذ بداية العام الدراسي في أيلول الماضي، لم نداوم على المدارس بشكل منتظم، ومنذ حوالي الشهر أُغلقت المدرسة بشكل تامّ، القصف جعل الأهالي يمنعون أولادهم من الذهاب إلى المدرسة».

وتضيف (هيام): «بمبادرة فرديّة من قِبَل بعض المعلّمات جهّزنا قبواً في أحد الأبنية، نستقبل الأطفالَ يومياً لمدة أربع ساعات، ممّن يقبل أهلهم إرسالهم إلينا»، وتتابع: «لا نقوم بتعليم الأطفال وفق مناهج معيّنة، وإنّما نقدّم لهم عدداً من الأنشطة الحركّية والذهنية، كالرسم والأشغال اليدوية والمسابقات، لتكون وسيلة لتخفيف الضغوط اليومية التي يعيشونها».

وعن وضع الطلاب تقول (هيام) للمجلّة: «ماذا يمكن أن نتوقّع من جيل كبر ولا يعرف سوى الحرب، مشاهد الدمار والموت أصبحت جزءاً من حياة الأطفال الطبيعيّة للأسف، في دروس الرسم يستخدمون الألوان الحارّة ويصوّرون سيارات الإسعاف والبيوت المهدّمة، يرسمون ما يرونه وما يعيشونه».

مدنيّون يواجهون الحصار بالزراعة

محمد همام زيادة

بدأ سكّان حلب بالسعي نحو إيجاد بدائل زراعية تعزّز صمودهم في وجه الحصار، بعدما كانوا يعتمدون في السابق على المنتجات الزراعية القادمة من الأرياف المحيطة بمدينتهم، وكنوع من الاستجابة، أطلق المجلس المحليّ مشروعاً نوعياً لزراعة ما يزيد عن عشرين هكتاراً بالخضْروات في مناطقَ مختلفة من المدينة، وقام المشروع بتجهيز الأراضي للزراعة بدعم من الحكومة السورية المؤقّتة، حيث تمكّنت المؤسّسة العامّة لإكثار البذار من تأمين البذار المطلوبة.

يقول أحد العاملين في المشروع للمجلّة: «نزرع الخضار الأساسية، كالكوسا والسبانخ والخبيزة والسلق والفول والبندورة، والتي تتميّز بقصر مدّة زراعتها وجنيها، الأمر الذي يمكّننا من طرح كمّيّات أكبر في الأسواق»، ويتابع حديثه: «نسوّق منتجاتنا وفق سياسة تسويقية مدروسة، وبأسعار رمزية تتناسب مع إمكانيات المواطنين، لكنّ الطلب يفوق الإنتاج بكثير، لذلك نخطّط للتوسّع بهذه المشاريع.

وتحاول منظّمات المجتمع المدني دعم هذه المشاريع والتعاون مع المجلس المحلّي على تنفيذها، وبادرت منظمة «فسحة أمل» بالعمل على تنفيذ مشروع مشابه، انطلق منذ نحو خمسة أشهر قبل حصار المدينة، كخطوة استباقيّة لما يمكن أن يحدث، وتعدّه المنظّمة أحد أهمّ مشاريعها الإستراتيجية، للصمود في وجه أيّ حالات طارئة كحالة الحصار الحاليّة".

ويشرح أحد أعضاء الجمعية عن المشروع قائلاً: «مساحة الأرض المستثمَرة هي ٥ هكتار، نزرع الخضار الورقيّة الأساسية كالسلق والسبانخ والبقدونس والفجل، ونطرحها في الأسواق بأسعار مخفّضة» ويتابع: «من خلال المشروع تمكّنّا من تأمين ١٥ فرصةَ عملٍ، الأمر الذي أدّى لتأمين مصدر دخل لـ ١٥ عائلة بشكل شهري».

ويواجه تنفيذ المشاريع تحدّيات كبيرة أبرزها المخاطر الأمنية وقلّة المياه، أبو صلاح يعمل على زراعة مساحة صغيرة بالقرب من مسكنه بحي مساكن هنانو، يقول للمجلة: «أهمّ الصعوبات هي القصف اليومي الذي يعرّض حياتنا بشكل دائم للخطر، إضافة لعدم توافر مياه الري بشكل دائم، بسبب قلّة المحروقات المشغّلة لمضخات المياه، أتمنّى أن يكون الشتاء محمّلاً بأمطار الخير، لتكون بديلاً عن مياه الري».

ويخطط الكثير من النشطاء والمكاتب الإعلامية لحملات إعلامية لجعل الزراعة المنزلية والمحلية ثقافة اجتماعية، يقول الناشط الإغاثي عمران الحلبي للمجلّة: «إن استطاع المجلس المحلّي والمنظّمات المحلّية تأمين الكمّيات المطلوبة من البذار لكلّ بيت، سندفع كلّ بيت لزراعة مساحة صغيرة بالقرب منه أو على سطح البناء أو في الأماكن المهدّمة، وبالتالي سيتمكّن الناس من تأمين جزء جيّد من احتياجاتهم الغذائية اليومية بشكل ذاتي، وبذلك نحقق نوعاً من الكفاية الجزئية، لكنّ الأمر يحتاج للتعاون وتظافر الجهود بين أفراد الأُسر وبين جميع الفعاليّات المدنية، وخصوصاً بين السيدات اللواتي يعانينَ من البطالة، ويمتلكْنَ وقتاً للعمل في ظلّ الظروف التي نعيشها».

– الثورة في سوريا، ثورة شعبيّة كاملة الأركان، لم تنجح المعارضة في ملاقاتها والانخراط فيها، بل سعت لاستثمارها في سياق أفكارها وبرامجها القديمة

– إن الحلّ المنطقي للقضية الكردية هو قيام دولة كردية مستقلّة، ولكن هذا الحل يحتاج إلى جهود كردية جبّارة وإلى قبول إقليمي ودولي يبدو أنه ليس متوفّراً

مجلة صور تحاور الكاتب والمعارض السوري علي العبد اللّه

بعدسة رزان زيتونة المعتقلة منذ ٩ كانون الاول ٢٠١٣

حاوره: سردار ملا درويش

تجربتا «ربيع دمشق» و«إعلان دمشق» قبل الثورة السورية بُنِيَتْ عليهما آمال، لكن كتجربتين لاقتا الفشل، حتى أن وجود «إعلان دمشق» مع بداية الثورة عمّق فشله، أقلها تعرضه للانشقاق، لماذا برأيك؟

أولاً يجب التمييز بين التجربتين،«ربيع دمشق» كان موجة أولى، بعد سبات طويل، لكسر احتكار السلطة للسياسة عبر العمل على إطلاق تحرّك سياسيّ وإقناع الشارع بالانخراط فيه، أطلقت الموجة وقادتها «لجان أحياء المجتمع المدنيّ»، وقد نجحت المحاولة نسبيّاً في تحريك المياه الراكدة، وهذا أثار ردّ فعل عصبيّ وعنيف من النظام الاستبدادي(نتذكّر كلام خدام في جامعة دمشق واتّهام الحراك بالسعي لجزأرة سوريا وصوملتها). لكن المحاولة تراجعت ولم تنجح في إطلاق موجة ثانية بفعل عاملين، أول مفهوم: ردّ النظام وحملة الاعتقالات، وثانٍ، غير مفهوم أو مبرّر، ردّة فعل أحزاب المعارضة، وخاصة التجمّع الوطني الديمقراطي، التي استقبلت «اللجان» بعدائية واضحة وتعاملت معها على أنها بديل محتمَل لها ومحاولة لسلبها دورها الطبيعي، أطلق أحد قادة التجمع على «لجان إحياء المجتمع المدني» وصفا تحقيريّاً: لجان الدفاع المدني.

إعلان دمشق قصّة أخرى مختلفة، نشأ الإعلان بالتداعي أكثر منه بالتخطيط الواعي. بدأ بطرح فكرة إصدار بيان في اجتماع للجنة الإعلامية في «لجان إحياء المجتمع المدني» تحت عنوان «إعلان دمشق» يحدّد مطالب المعارضة السورية، كمحاولة لإبراز التمايز بين المعارضة والنظام، وللضغط على الأخير للتعاطي مع هذه المطالب، حيث كان يعدّ لعقد المؤتمر العاشر للحزب الحاكم. حُملت الفكرة إلى أحزاب المعارضة كي تُدرس، وإذا تمّ الاتّفاق عليها يُصاغ بيان توقّع عليه القوى السياسية السورية المعارضة، ذهب النقاش حول الاقتراح باتّجاه توسيع الفكرة بحيث لا تكتفي قوى المعارضة بالبيان السياسي، بل وتشكّل تجمّعاً سياسيّاً كحامل للبيان العتيد وللعمل على تنفيذه، وهذا ما تمّ، وهذا أفرز تجمّعاً أُسّس على عجل، وصيغ البيان التأسيسيّ تحت ضغط الوقت وسعي أحزاب المعارضة للإمساك بالمبادرة ودفع «لجان إحياء المجتمع المدني» إلى الخلف. وقد برزت تباينات مباشرة بعد إعلانه، حيث أُعلنت تحفّظات عليه فعُدّل، وأثار التعديل ردود فعل سلبية زادت الطين بِلّة. لعبت الولادة القيصرية، والصراع والتنافس بين الأحزاب على الحصص والأدوار والمواقع في إضعافه، وجاءت حملة الاعتقالات عام ٢٠٠٧ لتشلّه وتحدّ من قدراته على تنفيذ برنامجه للتغيير الديمقراطي، كما شهد قبيل انطلاق ثورة الحرية والكرامة انسحاب شخصيّات مستقلّة، ممّا أفقده جزءاً كبيراً من قدرته على التأثير في مجريات الثورة.

هل كانت تركيبتا «ربيع دمشق» و «إعلان دمشق» وبناؤهما مرتبطتان بطبيعة القوى التي أسّستهما، خاصة ونحن نعلم بوجود تناقضات بين تلك القوى، وإلى أي حدّ لعبت التجربتان دوراً مؤثّراً على السلطة؟

من الطبيعيّ أن تكون تركيبة أيّة جماعة، سياسية أو فكرية أو فنية، مرتبطة بالقوى التي تؤسّسها ان من حيث الفكر أو من حيث الكفاءات والإمكانيات والاستعداد للعمل الجاد والتضحية. أمّا تأثيرها على السلطة فلم يكن كبيراً في ضوء عدم أخذها الفرصة للمحاولة، عاجلتها الاعتقالات، وكبّلتها التباينات التي انطوت عليها.

لو تعمّقْنا أكثر، لماذا فشلت المعارضة السورية في المرحلتين، قبل وأثناء الثورة السورية، في أن تكون معارضة حقيقية وتحقّق أيّ إنجاز؟ وفي حال موافقتك على أنها فاشلة ما هي أسباب الفشل في رأيك؟

كل معارضة غير مصنّعة هي حقيقية، وليس لذلك علاقة بالفشل والنجاح، لأن لهما أسباباً موضوعية تبدأ من صحّة الفكرة وقدرتها على استقطاب وتأييد شرائح اجتماعية وازنـة، إلى قدرة القيادة والكوادر على صياغة خطط عمل وتكتيكات ناجحة، وقدرتها على تنفيذها عمليّاً، وصولاً إلى المناخ السياسي والاجتماعي السائد الذي يسمح أو يعيق إطلاق حراك مجتمعيّ، أو ثورة، في ضوء هذه الأفكار والبرامج. أما الفشل فأعتقد أنه نجم عن انعدام القدرة على التكيّف مع المتغيّرات التي أطلقتها الثورة، حيث بقيت المعارضة على ما تربّت عليه وحدّدته لنفسها في لحظة كانت تستدعي خلع النهج القديم والتحرّك في وسط ومناخ مختلف بطرق تناسبه.

مع استلام بشار الأسد للسلطة نادى بالانفتاح وتحدّث عن التحديث والتطوير، لكن انطلقت في فترة حكمه ثورة في سوريا، فهل انبثقت الثورة من الذات السورية أم انبثقت بتأثيرٍ الربيع العربي؟

كان طرح «التحديث والتطوير» وعـداً بتغيير في البلاد، لكنه في التطبيق ذهب في اتّجاهات تتناقض مع الشعارات المرفوعة، اتّجاهات غير مقبولة وعلى الضدّ ممّا كانت البلاد تحتاجه: اقتصاد السوق تحت مسمّى خادع اقتصاد السوق الاجتماعي،تراجع الإنتاج، الفساد

والمحسوبيّة، التمييز بين المواطنين والمناطق بالمشاريع والاستثمارات.. إلخ. وهذا عمّق الاحتقان والتوتّرات الاجتماعية، وجاءت موجة الربيع العربيّ فأكملت الشروط الذاتية للثورة.

لو طلبنا منك أن تُجمل خمس سنوات الثورة السورية، فكيف ستراها وتوصّفها؟

ثورة شعبية كاملة الأركان، لم تنجح المعارضة في ملاقاتها والانخراط فيها، بل سعَت لاستثمارها في سياق أفكارها وبرامجها القديمة. ولعلّ أهمّ ما فيها ما كشفته عن صلابة الشعب واستعداداته الكبيرة للتضحية، وهذا ما عجزت المعارضة عن قراءته قبل وأثناء الثورة والعمل عليه وتوظيفه في تحقيق مطالب الشعب في الحرية والكرامة، وهي، الاستعدادات، ظاهرة سيكون لها تأثير واضح على المستقبل، حيث لن يقبل الشعب بتجاهله أو تجاهل مطالبه مرة أخرى، وهذه ميزة يمكن البناء عليها.

المعارض والمثقّف السوري فشلا في قيادة الثورة السوريّة، بل باتا مجرّد لعبة بأيادٍ محلّية وإقليمية ودولية. هل لك أن تحدّثنا عن تأثيرات ذلك في جسم المعارضة وتوجّهاتها في القضية السورية؟

لاشكّ أن التبعيّة لجهة خارجية، وبغض النظر عمّن تكون، لها مترتّبات سيّئة على الفرد والجماعة والقضية: ضياع الاستقلالية والتحرّك وفق توجيهات القوى الخارجية والخضوع لمطالبها وترك المطالب الوطنية. للأسف لم ننجُ من داء التبعية، ربما لأننا وجدنا أنفسنا في **موقف دقيق وحسّاس:** حاجتنا إلى إنجاز مطالب الثورة، ودور الخارج في إسقاط الطغاة في تونس ومصر وليبيا وفي فترة قياسيّة، قبل أن تظهر للعيان سلبياته، ولّد انطباعاً خاطئاً بوجود قرار إقليمي ودولي بإنجاح ثورات الربيع العربي، فاعتقدنا بأن الوضع في سوريا لن يكون خارج هذا التوجّه، وسرنا في ركاب هذا الاعتقاد الخاطئ وحصل ما حصل.

يُعدّ علي العبد الله من الإسلاميين المعتدلين. يتمّ وصفك بأنك معتدل بشكل عامّ تُجاه القضايا السياسية وتمتلك رؤية متوازنة، فكيف ترى ظهور التيارات الإسلامية في الثورة السورية، وعوامل ظهورها، وما هي خطورتها أيضاً ؟

أنا مسلم متديّن ولست إسلاميّاً، لي فهمي للإسلام مبنيّ على نصوص القرآن الكريم، فهم يقودني إلى التمسك بالعدالة والمساواة بين البشر والتسامح مع المختلف وقبول الآخر والتفاعل مع التحديث الذي ينتجه العلم والمجتمعات المعاصرة. ظهور التيارات الإسلامية في الثورة السورية طبيعيّ، الإسلام عقيدة غالبية السوريين، الأحزاب والحركات الإسلامية موجودة من قبل وخطابها له جاذبية كون الإسلام ينطوي على توجيهات لمواجهة الظلم وإحقاق الحقوق... إلخ من جهة، والعنف الذي واجه به النظام التظاهرات السلمية المطالبة بالتغيير ردّت عليه الأحزاب والحركات الإسلامية، وقدّمت تضحيات كبيرة فزادت في جاذبيّتها من جهة ثانية، ووجود أحزاب وحركات إسلامية في الدول العربية والإسلامية، في السلطة أو خارجها، ومنها من يتبنّى «الجهاد» العالمي، صبّت قدراتها وإمكانيّاتها في دعم الأحزاب والحركات الإسلامية السوريّة من جهة ثالثة. دول عربية لا تريد ثورة ديمقراطية دعمت حركات الإسلام السياسي حتى تمسك بالثورة وتبعدها عن مطالبها الديمقراطية من جهة رابعة. نحن أمام حالة مركّبة، نحن، ولاعتبارات تاريخية وتكوينيّة، في قبضة الإسلام، ونحن، لاعتبارات فقهيّة تقليدية ومتشدّدة، ضحية الجماعات الإسلامية، وعلينا البحث عن مخرج يُثبّت الإيجابيات ويخفّف السلبيات إن لم يقضِ عليها.

> دول عربية لا تريد ثورة ديمقراطية دعمت حركات الإسلام السياسي حتى تمسك بالثورة وتبعدها عن مطالبها الديمقراطية

هذه التيارات الإسلامية بكل تفرّعاتها، إلى أي حدّ من الممكن أن تكون جزءاً من الحالة السورية مستقبلاً؟

هذا يتوقّف على طبيعة النهاية التي ستستقرّ عليها الأوضاع: حسم عسكري أم حلّ سياسي توافقيّ، كما هو مطروح الآن في القرارات

الدولية،وهو الأرجح، وبما ستطرحه القوى السياسية الإسلامية على طاولة المفاوضات داخل المؤتمر الوطنيّ العام وهيئات المرحلة الانتقالية التي تضمّنتها هذه القرارات. فإن لعبت دوراً إيجابياً في إنجاح المرحلة الانتقالية وتقاطعت في ما تطرحه مع التوجهات العامة لإقامة نظام ديمقراطي عادل وتشاركي، فيمكن أن تكون جزءاً من المشهد السياسي، أمّا إذا غرّدت خارج السرب فستتحوّل إلى مشكلة وتكون خارج الحياة الوطنية ويكون على البلاد والعباد مواجهتها.

علي العبد الله صديق القضية الكردية. لديك مواقف توصف بالمميّزة تجاه الكُرد، حتى أن لديك معرفة عميقة بقضيّتهم، حيث تكتب عادةً بعمق عنهم، برأيك ما هو الحلّ المناسب للقضية الكردية في سوريا؟

لعلّ تجربتي الشخصية، كوني عشت في مدينة القامشلي طفولتي ومراهقتي وبداية وعيي السياسي(١٩٥٥ - ١٩٧٠)، واحتكاكي المبكر بالكُرد والقضية الكردية، شكّلت عواطفي الإيجابية تجاههم، وعمّق وعيي السياسي اللاحق هذه العواطف وحوّلها إلى قناعة،زادها رسوخاً إيماني بالعدالة والمساواة التي تقول بها قناعاتي الدينية والسياسية،وخاصة نظرتي إلى الحاضر والمستقبل وحاجة بلادنا إلى الاستقرار والأمن والسلام، كي تنهض من ضعفها وعجزها وتحقّق تنمية توفّر لمواطنيها حياة كريمة تسمح لهم بالإحساس بالأمان والجدوى فتنطلق قدراتهم الإبداعية، وهذا لن يتمّ ما لم نتّفق على أسس النظام والعقد الاجتماعي الذي سيحكمه،ما يستدعي إقامة حياة وطنية قائمة على الرضا تسمح بالتفاعل والاندماج الوطني. وعليه أرى أن الحلّ المنطقي للقضية الكردية هو قيام دولة كردية مستقلة، أسوة بكل أمم الأرض، ولكن هذا الحلّ يحتاج إلى جهود كردية جبّارة وإلى قبول إقليمي ودولي يبدو أنه ليس متوفّراً في هذه اللحظة السياسية، ما يدفعنا إلى التحرّك على صعيد الممكن، وهو ليس سهلَ المنال كذلك، لكنّ صعوبته أقل بكثير من صعوبة قيام دولة كردية في هذه المرحلة، والعمل مع القوى المحلّية من أجل توفير قاعدة لحلّ مرحلّي قائم على الاعتراف بالتعدّد القومي في سوريا، والاعتراف بحقّ القوميات والإثنيات في تقرير مصيرها، واختيار النظام المناسب لتجسيد هذا التوجّه داخل الدولة السوريّة: لامركزيّة موسّعة، حكم ذاتي، فدرالية، كونفدرالية. وتمكينها، القوميّات والإثنيات، من المشاركة في صياغة النظام السياسي وفي صنع القرارات الوطنية على قدم المساواة، دون عراقيل تستوحي الحجم والعرق والدين،وهذا ينطبق على التركمان والآشوريين كذلك. تركيزي الرئيس على إنجاز الحلّ بالتفاهم والتوافق عبر حوار جادّ كي نُبقي على المشتركات التي بيننا حيّة ولا نحوّل علاقاتنا إلى علاقات عدائية فتدخل شعوبنا في حروب لا تنتهي.

> الشعب الذي خرج من أجل الحرية والكرامة ودفع كل هذه الأثمان الباهظة لن يسمح بذهاب تضحياته هباء

إذا انطلقنا من الحالة السورية (بصورتها الراهنة) ما هي التنبّؤات التي تراها في المستقبل؟

مازلنا في مخاض عسير وطويل ما يجعل التنبّؤ شديد الصعوبة، لكن ثمّة استنتاج لا يمكن إلا تثبيته، وهو أن الشعب الذي خرج من أجل الحرية والكرامة ودفع كل هذه الأثمان الباهظة لن يسمح بذهاب تضحياته هباء.

سؤالنا الأخير: تعيش سوريا اليوم في صراع دولي، وتأثيرات إقليمية، ما نريده هو الرؤية الإقليمية والدولية حول الصراع السوري، ولمَ لا يوجد موقف واضح حتى الآن، مقابل تمسّك الروس وإيران بالنظام حتى اليوم؟

رأيي أن الموقف واضح، بل وشديد الوضوح،كل الدول المنخرطة، والتي ستنخرط في الصراع، تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة أولاً، ثم تنظر في لوحة مصالح الدول المنخرطة في الصراع وفي كيفية التوفيق بين المصالح المتناقضة، وهنا يلعب ميزان القوى والقدرة على تحمّل كلفة استمرار الصراع في تحديد الحصص، وتعاطيها مع مصالح الشعب السوري، ومطالب الثورة، يأتي في هذا السياق، ويحدّد حجمها وتجسيدها في ضوء حضورنا الفاعل في معادلة الصراع على الأرض وعلى الساحة السياسية.

دول وحكومات أم ميليشيات وعصابات؟

جاد الكريم الجباعي

يتفق العلماء والباحثون في الحقل السياسي والنظرية السياسية وعلم الاجتماع السياسي على أن الدولة فضاء حقوقي وسياسي وأخلاقي، عام ومشترك بين جميع مواطنات الدولة المعنية ومواطنيها، بلا أي تفريق أو تمييز بسبب العرق والإثنية و«القومية» أو بسبب اختلاف الجنس أو الدين أو المذهب أو لون البشرة أو من حيث اللغة والثقافة والاتجاه الفكري والانتماء السياسي، ويتفقون على اعتبار الدولة شخصاً معنوياً، لا تتصف بأي صفة من صفات الشخص الطبيعي، زيد أو عمرو أو هند وزينب، ولا يجوز أن توصف بأي منها، وأن جوهر الدولة أو روحها هو القانون العام، الذي يجسّده الدستور والمدوّنة القانونية، والذي يسري على الجميع، حاكمين ومحكومين، بالتساوي.

ويتفق كثيرون من المفكرين العرب على أن مفهوم الدولة شاحب أو ضامر وملتبس في الثقافة العربية، القديمة والحديثة والمعاصرة، وأن العرب المعاصرين لم يعيشوا تجربة الدولة. وكلمة الدولة، في العربية، لا تدل على المعاني والقيم المتداولة اليوم في العالم بوجه عام، وفي البلدان المتقدمة بوجه خاص، وواقع «الدولة» أو واقع الحياة السياسية والأخلاقية للشعب لا يزال دون مستوى الدولة الحديثة والحياة السياسية والأخلاقية الحديثة. لذلك لا نرى في العالم العربي دولاً، بل أنظمة حكم عائلية وعشائرية وإثنية ومذهبية تسلطية ومستبدة، لا ترقى أي منها إلى مستوى دولة وطنية حديثة، بما في ذلك ما تسمّى «الدول العميقة»، كالدولة المصرية.

الدول التي كانت تسمّي نفسها دولاً «تقدمية» في الماضي القريب، نشأت، كغيرها، في الحقبة الكولونيالية، ثم أعادت المؤسسات العسكرية – الأمنية تشكيلها وفقاً لمصالحها ومصالح واجهاتها المدنية، الفئوية منها أو الحزبية، التي احتكرت الحياة السياسية، وقلصت مجال الدولة (العمومي) حتى تطابق مع مجال السلطة (الخصوصي) في كل منها، فصارت الوطنية لا تعني شيئاً سوى الانتماء لحزب السلطة والولاء للقيادة الحكيمة، التي تقود المجتمع والدولة، وقد تقود تحالفاً «سياسياً»، كالجبهة الوطنية التقدمية، في سوريا والجبهة القومية السابقة في العراق. وقد أدت عوامل كثيرة، داخلية وخارجية، إلى انكشاف النوى (جمع نواة) الصلبة لهذه النظم، وتآكل شرعيتها التقدمية، قومية كانت هذه الشرعية الأيديولوجية أم اشتراكية، ونخرها الفساد البنيوي، الذي من «طبائع الاستبداد».

لكن الظاهرة الأحدث والأبرز في حياة هذه النظم العائلية والتسلطية، وفي الحياة السياسية والأخلاقية بوجه عام، هي اعتماد الحكومات على ميليشيات طائفية خالصة ومافيات اقتصادية وكتائب حزبية وفصائل مسلحة، كلها مناهضة للدولة الوطنية (العمومية)، وبعضها أقوى من الدولة ذاتها، كما في لبنان وفلسطين والعراق وما يمكن أن تؤول إليه الميليشيات والعصابات في سوريا. واخترع العراقيون خاصة مفهوم «المكونات»، «مكونات المجتمع» أو «مكونات الشعب»، التي يعني الطوائف والإثنيات حصراً، ومكونات الدولة التي تعني الميليشيات المسلحة والمافيات الاقتصادية حصراً على ما بين هذه وتلك من تداخل وتضامن.

الجسد بين الثابت والمتغيّر

نارت عبد الكريم

هنالك مظهر يقابله جوهر، ومبنىً يقابله معنىً، وصورة يقابلها أصل، فأين الجسد من كلّ ذلك؟ وما الذي يقابله؟.

إنّ الجسد- كما هو معروف للجميع- الصورة الحقيقية للموجود البشري والتي تميّزه عن سواه من باقي الكائنات الحية. وبالإضافة إليه هنالك الصورة الذهنية، أي الشخصية، وهي مرتبطة بالاسم أساساً. وخلال تاريخنا البشري ظهرتْ ثلاثة اتّجاهات مختلفة في العلاقة مع الصورة الحقيقية، أي مع الجسد، حيث عَدّه البعض مظهراً مؤقّتاً، كما الثلج بالنسبة للماء، غير جدير بالاهتمام، فالجوهر هو ما يستحقّ العناية والرعاية. أصحاب الاتّجاه الثاني نظروا إلى الجسد على أنه المدخل الذي لابدَّ منه للعناية بالجوهر، فكان الاهتمام به شغلَهم الشاغل.

أمّا ذووا الاتّجاه الثالث فقد نظروا الى الجسد نظرة وظيفية، فهو أداة للمتعة ومدخل للعناية بالصورة الذهنية لذلك تَركّز جلّ اهتمامهم على الأزياء والمساحيق وشكل العضلات وقصّات الشعر وقِياس الخصر على سبيل المثال. فأين نحن من تلك الاتّجاهات الثلاثة؟.

ومن البديهي أن يغيب مفهوم الحزب السياسي، لا الحزب الأيديولوجي، القومي أو الإسلامي، بغياب مفهوم الدولة الوطنية، وتغيب معه منظمات المجتمع المدني. وقد استورد المثقفون والسياسيون السوريون هذا المفهوم الرديء «المكونات» وصار كاللازمة أو التيمة في خطاباتهم المختلفة والمتخالفة، يُظهر ما كان مخفياً من اتجاهات إثنية ودينية ومذهبية وطائفية.

وعلى سبيل الاستطراد، لا يمكن اعتبار «المنظمات غير الحكومية» المتكثرة والممولة من جهات خارجية رسمية وغير رسمية، منظمات مجتمع مدني؛ إذ لا يعقل أن تكون هناك منظمات مجتمع مدني من دون مجتمع مدني ودولة وطنية حديثة بالتلازم الضروري، المعرفي والأخلاقي والواقعي، بين المجتمع المدني والدولة الوطنية الحديثة، التي تبدو لمواطناتها ومواطنيها، من الداخل دولة حريات أساسية وحقوق مدنية متساوية ومؤسسات عامة، وتبدو لغير مواطناتها ومواطنيها، من الخارج، دولة وطنية أو قومية، ولا فرق.
أردنا من الاستطراد السابق أن نشير إلى أن الميلشيات والعصابات تحل في البلدان المذكورة محل منظمات المجتمع المدني في البلدان المتقدمة، خاصة بغياب دور النقابات والأحزاب السياسية، فتغدو الفئات الاجتماعية رهائن لدى هذه الميليشيات والعصابات واحتياطياً بشرياً لتنظيماتها ومطارح كسب بلا تعب لقادتها وأعضائها أو موضوع نهب واستغلال وتسلط لهؤلاء وسادتهم.

السؤال، هنا، ما الذي يدفع حكومة، كالحكومة السورية، إلى شرعنة ميليشيا يفتقر أفرادها إلى الحد الأدنى من المعرفة والتعليم والكفاءة المهنية والجدارة الأخلاقية واعتبارها «جيش الدفاع الوطني»، مع وجود جيش نظامي استنزف الاقتصاد وقضم جزءاً من أعمار الشبان وحيواتهم على مر العقود؟ وما الذي يدفع حكومة كالحكومة العراقية إلى الرهان على الحشد الشعبي والعمل على شرعنته إلى جانب الجيش الذي أنفقت على تشكيله وتدريبه وتسليحه ما أنفقت، وما الذي يجعل السلطة الفلسطينة سلطة فصائل متناحرة محصلة تجاذباتها صفرية أو دون الصفر، وتستنزف القوى البشرية والمادية؟ وهل كان للبنان أن يكون ما هو عليه لولا شرعنة حزب الله الطائفي بقوة السلاح وضغوط لا تطاق من الحكومتين السورية والإيرانية؟.

النموذج النقي للميليشيا التي نعنيها، هو حزب الله في لبنان، لا حزب الله اللبناني، كما يسميه أنصاره والمذعنون لسيطرته، وهو حزب طائفي طائفية خالصة، مناهض للدولة أو لمشروع الدولة، ومسيطر عليها بقوة السلاح، وإيراني العقيدة والمنهج والتمويل والتسليح والتدريب والغايات والأهداف، علاوة على بنيته الشمولية

المتوحشة وعقيدته الثأرية، التي تتخفى تحت شعار «المقاومة». ولاء هذا الحزب – الميليشيا لإيران أكثر من ولائه للبنان، بصرف النظر عن مشاعر أفراده الواجدين فيه فرصة عمل مجزية، على الرغم من مخاطرها على حيواتهم، وبصرف النظر عن بيئته الاجتماعية المغلوبة على أمرها، فهو صورة واضحة وضوحاً تاما للميليشيات العراقية وبعض الفلسطينية والميليشيات السورية الأحدث عهداً، والتي يمكن أن يكون ولاؤها لإيران أو روسيا الاتحادية أو تركيا أو للسعودية وقطر أو غيرها أكثر من ولائها لسوريا، وإن كان قوامها البشري من المهمشين السوريين. أما المافيات الاقتصادية فولاؤها الأول والأخير لنفسها، بوصفها الوجه الآخر للسلطات الحاكمة هنا وهناك وشريكتها في إدارة النظام الميليشاوي الملائم للنظام المافيوي أشد الملاءمة.

ولعل النموذج النقي الآخر على الصعيد الإثني هو حزب العمال الكردساني، ذو النزعة اليسارية، في سوريا، الذي لا يختلف عن حزب البعث العربي الاشتراكي ذي النزعة اليسارية أيضاً، من حيث تطلعاته «القومية» وسعيه إلى احتكار السلطة والتفرد بالحكم، والذي لا يرى في سكان محافظة الحسكة السورية سوى شعوب كوردية وعربية وآشورية - كلدانية وأرمنية، ومذاهب دينية، على الرغم من حديثه المرسل عن «شرق أوسط ديمقراطي» وفدرالية سورية ديمقراطية حديثاً لا يتسق مع تعدد الشعوب والأمم في دولة واحدة كسوريا أو غيرها. هذا الحزب، لا يعدو، في نظرنا كونه ميليشيا إثنية مسلحة، وجهها الآخر مافيا اقتصادية، مثله مثل حزب البعث بكتائبه المسلحة وقيادته الحكيمة.
ليست الميليشيات والعصابات في هذه البلدان سوى تعبير عياني عن تفكك المجتمعات وتشظي السلطة المركزية واهتراء المؤسسات، في كل منها، بعد أن أجهزت السلطات المركزية على جنين المجتمع المدني، وعصفت بإمكانات الاندماج الاجتماعي وتشكل دول وطنية.
ومن اللافت للنظر أن الدول المؤثرة في السياسة الدولية، ولا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لا تزال تتعامل مع هذه النظم الميليشياوية على أنها دول، وتبارك هيمنة الميليشيات والمافيات الاقتصادية عليها، بل لعلها تتعامل مع هذه وتلك بصورة مباشرة، على أنها القوى التي تحقق مصالحها، وتضمنها في المستقبل المنظور. إن صيرورة هذه النظم ميليشيات وعصابات هو ما يوفر الشروط المناسبة لهيمنة الروس والإيرانيين والأتراك والسعوديين والقطريين وكل من هب ودب وتحكّمهم في أرواح الناس وممتلكاتهم وفي مصائر البلاد. وهو ما يوفر الشروط اللازمة لانقسام السوريين بين مرحبين بالاحتلال الروسي والاحتلال الإيراني، ومرحبين باحتلالات من ينافسونهم على الغنيمة، بعد أن وصلت الوطنية السورية المغدورة من أهلها إلى ما وصلت إليه من تهافت وخواء.
أينما ذهبت في البلدات والمدن السورية ترى مسلحين، يضعون شارات مختلفة، وتبدو على وجوههم وأجسادهم آثار بؤس مزمن وحرمان من شروط الحياة الإنسانية والمكانة الاجتماعية، يتنمرون على الناس أو يستأسدون عليهم، ويوقفونهم على الحواجز، وفي عيونهم لا نظرات امتياز وتفوق وإشعاع سلطة شخصية مطلقة، بل نظرات شك في المدنيين العزل وتحرش بصري بالنساء، وازدراء بالشباب الذين يحملون وثائق التأجيل الدراسي من الخدمة العسكرية، وبمن تبدو عليهم بعض سمات التمدن. أينما ذهبت في سوريا ترى مظاهر الهمجية والتوحش والانحطاط الأخلاقي، بسبب اضمحلال الدولة وانعدام القانون، وعربدة منطق القوة والغلبة والقهر، وتنامي مشاعر الكراهية والحقد والانتقام والثأر.

نخشى أن يكون هؤلاء «النشامى» حكام سوريا القادمين و«حماة الوطن» والورثة الشرعيين لحكامها الحاليين. (بعض هؤلاء يضعون على أذرعتهم وصدورهم وظهورهم رقعاً كتب عليها «قادمون»). فإن سيرورة هدر الإنسان وهدر المؤسسات وهدر الدولة وهدر الوطن، هذه السيرورة التي لا تزال مستمرة، وتتعمق، وتتمادى، قد تجعل هذه البلدان بلا مستقبل، وغير صالحة للحياة الآدمية، تحكمها ميليشيات وعصابات، لا دول وحكومات.

عدسة: أنس الخولي - الغوطة الشرقية / دمشق

عدسة: ديار معو - كنيسة الأرثوذكس/ راس العين

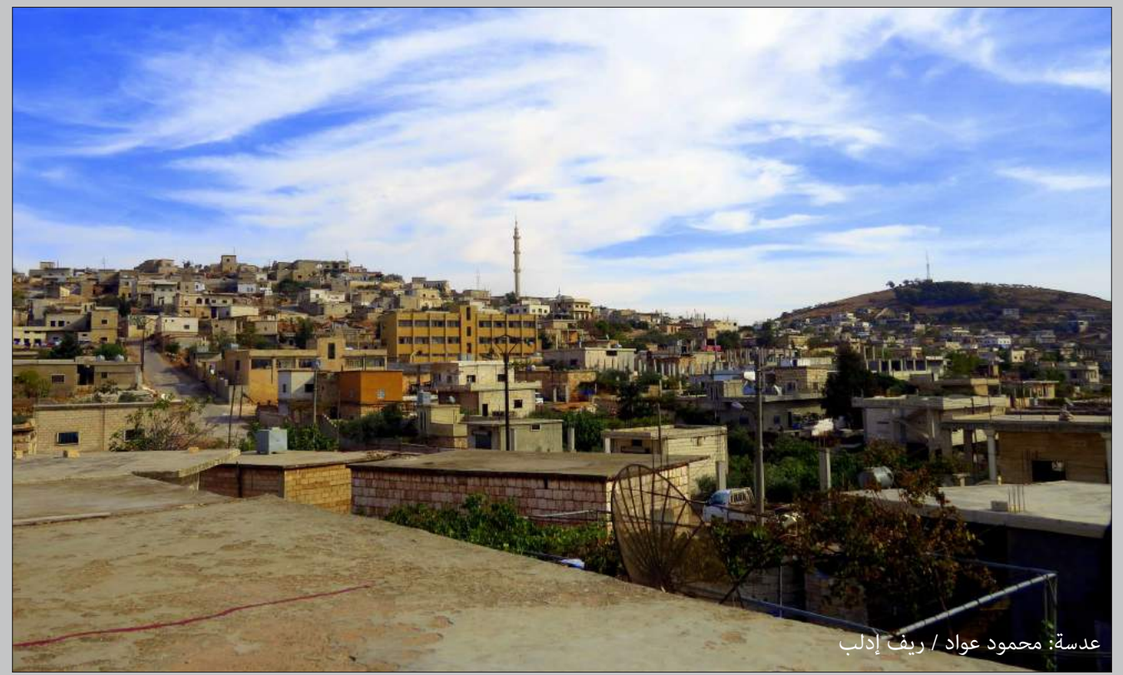
عدسة: محمود عواد / ريف إدلب

عدسة: جيان حاج يوسف - القامشلي

«القاعدة» وتحوّلاتها في سوريا

طارق عزيزة

مدخل

منذ القضاء على البنية الأساسية للتنظيم، بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان إثر هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، باتت «قاعدة الجهاد» تشكّل نهجاً ومجموعة من الأفكار وحالة رمزية في أوساط الجهاديين، أكثر بكثير مما هي تنظيمٌ متماسك واضح المعالم. وقد دفعت الظروف المستجدّة بأنصار القاعدة ومعتنقي نهجها إلى التكيّف مع الواقع والعمل بقدر أكبر من اللامركزية، لا سيما بعد قتل أو اعتقال الكوادر الرئيسية في أفغانستان، وتشرّد وتخفّي من بقي منهم، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام «جيل جهاديّ» جديد للقاعدة، بدا نسبيّاً أنّه أقلّ انخراطاً في الجهاد المعولم، وأكثر اهتماماً بفرض نفسه محلّياً. لكنّ هذا الجيل «أكثر صلابةً وتشدّداً واندفاعاً من الجيل المؤسّس، لأنه في معظمه من الشباب أولاً، ويعمل في بيئته وعلى أرض بلاده ثانياً، أي أنه لا يوجد في أرض غريبة عليه مثلما كانت حال أقرانه في أفغانستان» .[١]

وفي حين جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فرصةً ذهبيةً للقاعدة، سمحت لها بإعادة تجميع مقاتليها وإعادة تنظيم نفسها عسكرياً وبدء عملية لامركزية القرار، على ما يرى عدد من الباحثين[٢]، إلا أنّ تجربتها هناك عبر المراحل والمنعطفات التي مرّت بها، كثيراً ما أسست لخلافات في الرؤى والإستراتيجيات والتكتيكات داخل «مجتمع القاعدة»، وصلت في نهاية المطاف إلى انقسام كبير فيه، أفضى إلى النزاع على راية «الجهاد العالمي» ما بين التنظيم الأم وأحد تطوّراته الهجينة التي أفرزتها تجربة العراق وامتدّت إلى سوريا، أي «الدولة الإسلامية»، بعد خلاف الأخيرة مع الفرع السوري للقاعدة، المسمّى حينها «جبهة النصرة لأهل الشام». هذه الجبهة التي لم يتوقّف الجدل يوماً بشأن دورها في سوريا، منذ ظهورها الأول بعد أشهر من انطلاق الثورة، وحتى بعد أن أعلن زعيمها «الشيخ الفاتح أبو محمد الجولاني» رسمياً فكّ ارتباط جماعته مع تنظيم القاعدة، وتغيير اسمها إلى «جبهة فتح الشام».

وإذ تتناول هذه الدراسة ظهور القاعدة وتحوّلاتها في سوريا بعد الثورة، من خلال تتبّع فرعها الرسمي (جبهة النصرة) تحديداً، تجدر الإشارة إلى وجود عشرات المجموعات الصغرى، يضيق المجال عن ذكرها، تشكّلت خلال الصراع الحالي وتسير على نهج القاعدة أيضاً، إذ لديها «إيمانها الواضح والمعلن بأفكار هذا التنظيم وأدبياته، تتبنّى شعاراته وقادته التاريخيين، ورموزه البصرية وتنويعات من رايته»[٣].

١- عبد الباري عطوان، (ما بعد بن لادن. القاعدة، الجيل التالي)، ترجمة سعيد العظم. دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠١٣. ص١٢

٢- للمزيد حول هذا راجع: فؤاد جرجس (القاعدة، الصعود والأفول). مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢

٣- مجلة عين المدينة (طيف القاعدة، الحركات السلفية الجهادية الصغرى في سورية)، إصدار خاص، تموز ٢٠١٦. وفيه معلومات تفصيلية عن هذه الجماعات التي وصفتها المجلة بـ«طيف القاعدة»، منها جماعات انضمّت لاحقاً إمّا إلى جبهة النصرة أو الدولة الإسلامية بعد الخلاف بينهما، فيما تشكّل بعضها من من جهاديين أثروا النأي عن الخلاف وعدم الانحياز لأحدهما، في حين واصل عدد آخر العمل بصورة مستقلة منذ البداية وحتى الآن. غالبية هذه الجماعات مدرجة على لوائح الإرهاب.

جبهة النصرة لأهل الشام

كما في غيرها من بلدان «الربيع العربي»، كانت سوريا إحدى الوجهات التي قصدها عناصر القاعدة، مستفيدين من حالة الحراك الشعبي العارم، ثمّ فوضى السلاح التي حصلت بعد جنوح الثورة إلى العسكرة، والذي ترافق مع «أسلمة الثورة»[1]. وعلى نحو ما فعلت فروع عديدة للقاعدة بأن اتّخذت تسميات لا توحي بـ«قاعديّتها» («أنصار الشريعة» في اليمن مثلاً)، كذلك كان حال الفرع السوري للتنظيم بادئ الأمر، فلم يكشف في بيانه الأول عن ارتباطه بالقاعدة. هذا الأسلوب اتّبعته القاعدة لتسهيل تغلغلها في المجتمعات المحلية لاسيما بعد انطلاق «الربيع العربي»، ولا يُستبعد أن يكون في هذا صدىً لما تردّد من «أنّ أسامة بن لادن كان يفكّر في تغيير اسم القاعدة»[2].

هكذا أعلن أبو محمد الجولاني، في 24 كانون الثاني/ يناير 2012 عن تشكيل (جبهة النصرة) لأهل الشام من مجاهدي الشام، عبر تسجيل مصوّر (لم يظهر هو فيه) حمل عنوان «شام الجهاد»، أصدرته «مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي» التابعة للجبهة، وبثّته العديد من المواقع الجهاديّة المرتبطة بالقاعدة، كموقع «شموخ الإسلام» وسواه. دعا الجولاني السوريين إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام، وأكّد أن (جبهة النصرة) لم تظهر إلا «لإعادة سلطان الله إلى أرضه»[3].

بادئ الأمر لم يلقَ التسجيل اهتماماً كبيراً في أوساط نشطاء الثورة، لا سيما أولئك الذين حاولوا الحفاظ على الوجه السلمي المدني لها، متجاهلين «اللغة الجهادية» التي بدأ تداولها. في حين ردّ بعضهم بالتأكيد على الشعارات الأساسية المطالبة بالحرية، مع التركيز على وحدة الشعب السوري ونبذ الطائفية، وبالتالي رفض المصطلحات الدينية والطائفية الفاقعة، والخطاب السلفي الجهادي في توصيف طبيعة الصراع في سوريا، فيما نفى قياديون معارضون بارزون ورفضوا أيّ دور للقاعدة في سوريا، معتبرين هذا من «نسيج النظام لتحويل الأنظار عمّا يحصل»[4]. لكنّه

١- حول هذا الموضوع انظر: (قراءة في ظاهرة «أسلمة» الثورة السورية). مجلة صور ومركز دراسات الجمهورية الديمقراطية.

٢- ما بعد بن لادن. (مصدر سابق) ص ٣٤٠

٣- التسجيل متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Q3ERodHVHgo

٤- معارضون سوريون يقللون من أهمية دور القاعدة في الثورة» http://www.arab-sea.com.sa/news-action-s-id-2812.htm

موقف لم يستمرّ طويلاً[5].

وعلى الرغم من أسبقية «الجيش السوري الحر» في التشكّل والقتال ضدّ النظام، وتلقّيه الدعم من قبل المعارضة والدول المساندة لها، بدأ حضور (النصرة) يطغى عليه في العديد من المناطق. فقد أظهرت فاعلية ميدانيّة كبيرة، وحققت انتشاراً واسعاً في مدّة قياسية، لتغدو إحدى أبرز المجموعات التي تقاتل النظام، ومن ثمّ عملت مع غيرها من المجموعات الإسلامية، ومن ورائهم الرعاة الإقليميون، على تحجيم دور «الجيش الحر» وإحلال الرايات الجهادية محلّ علم الثورة الذي كان يرفعه. وإنّ ممّا نفخ في نار الأسلمة والتطييف وشجّع تصدّر الجهاديين للمشهد، كان تعاطي قوى إقليمية عدّة مع ما يجري في سوريا من منظور «الصراع السنّي - الشيعي»، الذي يغلّف التنافس الإقليمي على سوريا واصطفافاته بغلاف مذهبي. فباتت البلاد ساحة للحروب الدينية «المقدّسة» بين مجانين الجهاد، سنّة وشيعة، مع تقاطر «المجاهدين الشيعة» للدفاع عن النظام في مواجهة «المجاهدين السنّة»!

في كل الأحوال، لم تتمّ (جبهة النصرة) عامها الأول إلا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أدرجتها على قائمتها للمنظمات الإرهابية، وذلك في كانون الأول/ ديسمبر 2012، على الرغم من عدم إعلان الجبهة في ذلك الوقت صلتها بالقاعدة صراحةً (اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً مماثلاً في أيار/ مايو 2013 [6]، أي بعد إعلان الجولاني تبعيّته للقاعدة وبيعته للظواهري)، ما أثار موجة تعاطف معها في بعض أوساط المتظاهرين والمعارضين، الذين رفضوا وسم النصرة بالإرهاب وعبّروا عن هذا الموقف بتسمية مظاهرات يوم الجمعة التالي للقرار باسم «لا إرهاب في سورية سوى إرهاب الأسد»[7]، ونُظِر إلى الجبهة وعناصرها بوصفهم جزءاً من الثورة.

أدرك قادة (القاعدة) ضرورة مراعاة الظروف المحلية في سوريا وعدم تكرار أخطاء التنظيم في العراق. فبعد نجاح النصرة في إثبات فاعليّة عسكرية، بدأت العمل على تعزيز وجودها بين السكان واستمالتهم، لا سيما في مناطق ثقلها الأساسي (حلب وإدلب وأريافهما) من خلال العمل الدعوي والعديد من الجوانب الخدمية، اعتماداً على التمويل الجيّد الذي تتمتّع به. ذلك أنّه إلى جانب التبرعات و«الغنائم»، وضعت الجبهة يدها على صوامع الحبوب في حلب، وتولت حماية المصانع فيها، فحصلت من التجار الخائفين على مصانعهم من السرقة والنهب على مقابل مادي، كما سيطرت على عدة آبار للنفط في المنطقة الشرقية واستخدمتها في تمويل نشاطاتها. وأقامت مشاريع خدمية مثل مشروع «باصات النقل العام» في حلب وريفها والتي عادت على الجبهة بمردود مالي كبير[8].

على أنّ ذلك كلّه لم يمنع خروج الناس في مظاهرات تندّد بالنصرة وزعيمها، في مناسبات مختلفة شملت العديد من مناطق انتشارها، نتيجة فرض نموذجها الديني المتشدّد وممارسة العديد من الانتهاكات بحق المدنيين، ومنهم نشطاء في الثورة، وأيضاً بسبب قتالها ضدّ فصائل من الجيش الحر[9].

الشقاق مع فرع العراق

ثمّة علاقة مبكّرة جمعت (النصرة) مع (القاعدة) في العراق، اختُلف في تحديد ماهيّتها. فهناك من يعتقد أنّ الجولاني كان مكلّفاً من قبل (قاعدة العراق، وكان اسمها «دولة العراق الإسلامية» بزعامة أبو بكر البغدادي، بتشكيل نواة (النصرة) لتكون امتداداً للقاعدة في سوريا، وأنّه اختلف مع البغدادي لاحقاً. ويرى آخرون أنّ المسألة لم تتعدّ الدّعم والتنسيق بينهما، لكون الجولاني ومعظم مقاتليه سبق وعملوا تحت لواء القاعدة في العراق، ونالوا مباركة أيمن الظواهري بعد تشكيل الجبهة، لكنّ البغدادي أراد «سحب البساط» من تحت الجولاني والسيطرة على (النصرة)، بعدما قويت شوكتها وتصاعد دورها، ولم يعدم كلّ من الفريقين أسباباً ومبرّرات لموقفه تجاه الآخر[10].

وقع الطلاق بينهما في 9 نيسان/ أبريل 2013، بعد نشر تسجيل للبغدادي يعلن «أن (جبهة النصرة) ما هي إلا امتداد لدولة العراق الإسلامية، وجزء منها» وقراره توحيد الجماعتين بقيادته[11]، وهو ما رفضه الجولاني إذ نفى علمه بالقرار أو أنّ أحداً استشاره قبل اتّخاذه، مع ذكر فضل «الأخوة في

٥- للمزيد من التفاصيل انظر: قراءة في ظاهرة «أسلمة» الثورة. (مصدر سابق). تجدر الإشارة أنّ منظّرين معتبرين في التيار الجهادي شكّكوا بالجبهة أول الأمر، ومنهم أبو بصير الطرطوسي، الذي انحاز فيما بعد إلى جانب الجولاني بعد خلافه مع البغدادي.

٦- http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/05/130531_syria_un_jabhatal-nusra_eu

٧- تمكن مشاهدة «برومو» الترويج لتلك الجمعة على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=khfNdIb6Vbs

٨- حمزة مصطفى المصطفى (جبهة النصرة: من التأسيس إلى الانقسام). سياسات عربية، العدد 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

٩- تمكن مشاهدة العشرات من المقاطع المصورة منشورة على يوتيوب توثّق ذلك.

١٠- للتوسّع في نقاط الخلاف، راجع (جبهة النصرة: من التأسيس إلى الانقسام). مصدر سابق.

١١- يمكن الاستماع إلى التسجيل عبر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Prmdig_KvEg

العراق» وأنه دين عليه، لموافقة البغدادي على مشروعه للتمدد في سوريا وتقديم المال والرجال لمساعدته، وأكّد بيعته وجماعته للظواهري[12].

مع اشتداد الخلاف تدخّل الظواهري، وقرّر إلغاء «الدولة الإسلامية في العراق والشام» واستمرار العمل بـ«دولة العراق الإسلامية»، وأن تكون (النصرة) «فرعاً مستقلا لجماعة (قاعدة الجهاد) يتبع القيادة العامة». وأمر المجموعتين بالكف «عن أي اعتداء بالقول أو بالفعل ضد الطرف الآخر»، وبتقديم الدعم بشكل متبادل. ووجّه انتقاداً للبغدادي والجولاني لأنهما أخطأا باتّخاذ قرارات دون الرجوع إليه، لكنّه أقرّهما في منصبيهما لمدة عام يجتمع بعده مجلس شورى كل من الجماعتين ويرفع تقريره لقيادة (القاعدة)[13]. كان موقف الظواهري محاولة لتأكيد سلطته كزعيم للقاعدة، ومنع تجاوزه من أيّ فرع لها مهما بلغت قوّته.

في بداية الخلاف التزمت (النصرة) بقرار الظواهري عدم التهجم على الفريق الآخر، وتركت باب المصالحة مفتوحاً دون نتيجة، فالبغدادي لم يوقف حربه الكلامية ضدّ الجولاني والظواهري، وكان رأس حربتها أبو محمد العدناني، الناطق باسم الدولة الإسلامية (قتل آواخر آب/أغسطس 2016 بغارة استهدفته شمال سوريا)، فاتهم الظواهري بالعمالة والحرب على الإسلام، وأن «هذا الإسلام الوطني أو المعتدل أو الأمريكي هو النسخة المستحدثة التي سعى الظواهري إلى تطبيقها»[14] . فلم تجد (النصرة) بدّاً من المحاججة الشرعية والفقهية رداً على أطروحات الدولة الإسلامية، وبلغ الأمر حدّ اتّهامها للدولة صراحة بالتعامل مع المخابرات الإيرانية والسورية[15]. واستمرّ التراشق بينهما، فشرعيّو الجبهة يصفون عناصر الدولة بالخوارج والبغاة، وهؤلاء يصفون النصرة بالمرتدّين.
وانقسمت القاعدة بين الفريقين، وتوزّع «المهاجرون» بينهما، فيما نأى قسم منهم عنهما نتيجة الانقسام ليشكّلوا مجموعاتهم الخاصّة أو ينخرطوا في كتائب جهادية أخرى. اقتتل أخوة الأمس مراراً، وقطع تنظيم

١٢- يمكن الاستماع إلى التسجيل عبر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=fuBud6e8ehc

١٣- يمكن الاستماع إلى رسالة الظواهري على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=FzZFwKjehtQ

١٤- انظر: (قاعدة الظواهري وإمارة الجولاني إلى أين) على الرابط: http://www.aljana.3abber.com/post/245260 ضمن منتدى «المشتاقون إلى الجنة»،ويمكن على مواقف العدناني كافّة في الموقع نفسه.

١٥- تسجيل نُشر بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013، على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=SDMUfbSd8eE

البغدادي صلاته بالقاعدة معتبراً أنها لم تعد موجودة، ثم نصّب نفسه خليفة في نهاية حزيران/ يونيو 2014، ليعلن الجولاني بعده بأيام إقامة «إمارة إسلامية على أرض الشام تطبق شرع الله، تجبي الزكاة وتقيم الحدود»[16].

مواجهات وتحالفات

غلب التوتّر والخلاف على العلاقة بين (النصرة) و(الجيش الحرّ)، وسُجّلت عدة عمليات اغتيال في صفوفه نُسبت إليها، إضافة إلى خوضها معارك ضدّ عدد من فصائله في مناسبات متفرقة، مثل «لواء أحفاد الرسول» و«الفرقة 13»، والقضاء على أخرى كـ«حركة حزم»، عدا عن استقطاب المقاتلين ذوي الميول الجهادية لحثّهم على تركه والانخراط في صفوفها، وقد أصابت نجاحاً كبيراً في هذا، على حساب بنية وتماسك مجموعاته المختلفة. كما قامت (بالتعاون مع شقيقتها اللدود، الدولة الإسلامية) بشنّ هجمات كبيرة وعمليات تفجير واغتيالات استهدفت المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية، ما دفع «وحدات الحماية الشعبية» الكردية إلى إعلان «النفير العام» لمواجهتها[17]، وكانت الحرب هي عنوان العلاقة بين الجانبين في أي منطقة يكونان على تماسّ فيها.

في المقابل، وضمن رؤيتها الإستراتيجية وسعيها لتكريس حضورها في المشهد السوري، شرعت (النصرة) في فرض نفسها على الجماعات المقاتلة ذات الهوية الإسلامية التي تكاثر ظهورها، ونسجت علاقات وثيقة مع العديد منها. ساعدها في ذلك نجاحها في السيطرة على نقاط ومواقع حيوية شمال البلاد تتقاطع مع طرق إمداد الفصائل الأخرى، التي وجدت بدورها مصلحة في التعامل مع النصرة والاستفادة من شدّة بأس مقاتليها وخبراتهم. بدأت (النصرة) بتنفيذ بعض العمليات العسكرية المشتركة مع بقية الفصائل، ثم شاركت في «الهيئات الشرعية»، وقامت بإصدار بيانات وإعلان مواقف سياسية موحدة مع بعضهم في مناسبات عديدة، (كالموقف من تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، أو الحكومة المؤقتة، أو العملية السياسية)، وصولاً إلى التحالف الأوثق الذي توصّلت إلى عقده مع العديد من المجموعات الجهادية، وحمل

١٦- تسجيل نُشر بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2014، على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=kzV2mI70edw

١٧- الأكراد يعلنون «النفير العام» لمواجهة الجهاديين في سوريا، 31 تموز/يوليو 2013 http://www.kurdtalk.net/2013/2161

اسم «جيش الفتح»[18]، والذي استطاع قلب الموازين العسكرية ويهزم قوات النظام في العديد من المناطق، خصوصاً بعد السيطرة على محافظة إدلب بالكامل.
على أنّ حالة التقارب والتحالف والتنسيق العسكري وإن جمّدت الكثير من الخلافات الجوهرية بين الجبهة وبقية الفصائل لكنّها لم تلغها، ولم توقف التنافس والتجاذبات داخل المعسكر الواحد.

جبهة فتح الشام

نتيجة لما سبّبته مرجعية (النصرة) وهويتها القاعدية من «إحراج» للمعارضة السورية، أطلقت الأخيرة العديد من الدعوات للجولاني تحثّه على فك ارتباطه بالقاعدة[19]. غير أنّ هذه الخطوة قد تأخّرت حتّى 27 تموز/ يوليو 2016، حين أعلن أبو محمد الجولاني إلغاء العمل باسم «جبهة النصرة»، وإعادة تشكيل جماعة جديدة ضمن جبهة عمل تحمل اسم «جبهة فتح الشام». كان واضحاً أنّ «فك الارتباط» هذا لم يكن أكثر من إجراء شكلي، فقد جاء بتوجيهات ومباركة من قيادة تنظيم القاعدة، وفق ما ذكر الجولاني نفسه، عدا عن أنّ التشكيل الجديد أعلن استمراره على النهج ذاته[20].
بحسب الجولاني، كان من بين أسباب إنشاء التشكيل الجديد إفساح المجال لمزيد من التقارب والتعاون وصولاً إلى التوحد والاندماج مع بقية الفصائل الإسلامية الفاعلة. وبوشرت المشاورات بهذا الشأن ووصلت إلى مرحلة متقدّمة على ما أعلن في أول لقاء صحفي أجراه بعد تشكيل «جبهة فتح الشام»، مؤكداً على الدوافع «الشرعية» و«الفطرية» للاندماج، وكذلك الدافع «السياسي» مع «غضّ الطرف عن الاختلافات إلا ما يمسّ المبادئ العامة»[21].

١٨- تشكّل في 24 آذار/ مارس 2015، وضمّ «أحرار الشام»، و«جبهة النصرة»، و«جند الأقصى»، و«جيش السنة»، و«فيلق الشام»، و«لواء الحق»، و«أجناد الشام». لاحقاً خرج منه «جند الأقصى» بعد اتهامهم بالتعاون مع «الدولة الإسلامية»، وقيام «جند الأقصى» بتخوين فصائل من «جيش الفتح»، لمشاركتها في مؤتمر الرياض. أعيد تشكيله مجدداً مطلع أيار/ مايو 2016 من الفصائل المؤسسة ذاتها عدا «جند الأقصى»، وانضمّ إليه «الحزب الإسلامي التركستاني».

١٩- إحدى تلك الدعوات صدرت عن خالد الخوجة، الرئيس السابق للائتلاف الوطني، وذلك في أول تصريح له بعد انتخابه رئيساً. وأخرى من محمد حكمت وليد، المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا.

٢٠- إعلان تشيل «جبهة فتح الشام»، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=oossAtDYbrs

٢١- تمكن مشاهدة اللقاء على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=kd7HIJTLPcY

غير أنّه في ضوء عدم القيام بمراجعات أو إجراء تغيير في نهج عمل الجبهة ووسائلها وأهدافها، يجدر التساؤل، كيف يستقيم التوحّد والاندماج مع «حركة أحرار الشام» مثلاً، وقد انضمّت إلى «العملية السياسية»، منذ مشاركتها في مؤتمر الرياض ومن ثمّ الهيئة العليا للمفاوضات، في حين أنّ الجولاني نفسه، في تسجيل سابق تداولته مواقع إلكترونية جهادية، يقول ما نصّه: «نحن كمسلمين لا نؤمن بعملية ولا بأحزاب سياسية ولا بانتخابات برلمانية، بل نؤمن بنظام حكم إسلامي تبسط فيه الشورى ويُنشر فيه العدل وسبيلنا لتحكيم الشريعة هو الجهاد في سبيل الله»[22].

ولعلّ المؤشّر الأهمّ من ذلك على صعوبة اندماج الجماعتين هو الخلاف الذي استجدّ بينهما، حول الموقف من المشاركة في عملية «درع الفرات» التي ينفّذها الجيش التركي شمال سوريا، بمشاركة عدد من فصائل الجيش السوري الحر، وبدعم من الولايات المتّحدة والتحالف الدولي الذي تقوده، تحت عنوان محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية»، إلى جانب الأهداف التركية المعلنة عن طرد المقاتلين الأكراد من الشريط الحدودي. فبعد نحو شهر على انطلاق العملية (بدأت في 24 أب/ أغسطس 2016)، أصدر «المجلس الشرعي» في حركة أحرار الشام «فتوى» تسمح لها ولحلفائها قتال «الدولة الإسلامية» بالتنسيق مع الجيش التركي[23]. وجاء الرد سريعاً من قبل جبهة فتح الشام، إذ أصدرت بياناً أعلنت فيه «حرمة القتال بريف حلب الشمالي تحت أي طرف إقليمي أو تحالف دولي لا على جهة الاستعانة ولا من باب التنسيق لعدم توفر الشروط الشرعية بهذه الحالة»[24].

أدّى قرار «أحرار الشام» إلى انشقاقات واستقالات داخل الحركة. وبما أنّ موقف «فتح الشام» ينسجم مع المنشقّين عن الأولى، فلا يُستبعد في هذه الأجواء أن ينضمّ هؤلاء إليها لا سيّما وأنّ هناك سوابق كهذه[25]. على أنّ هذه التطورات لن يقتصر أثرها على الفصيلين المعنيين فحسب، وإنما قد تطال تحالف «جيش الفتح» نفسه، فهما يمتلكان القدرات الميدانية والعسكرية الأكبر فيه، عدا عن كون كلّ منهما المنافس الأبرز للآخر، في توجيه مسارات عمل هذا التحالف وأولوياته.

٢٢- وقابل الأيام خير من ماضيها»، نُشر في 21 تموز/ يوليو 2013 على الرابط: https:// www.youtube.com/watch?v=o6NOFiJRqSw

٢٣- «أحرار الشام» تشارك في معارك «درع الفرات» شمالي حلب-https://smartnews agency.com/ar/wires/200074

٢٤- «جبهة فتح الشام «تحرّم» قتال الفصائل إلى جانب الجيش التركي!». أورينت نت، 23/9/2016.

٢٥- «انشقاقات في «حركة أحرار الشام» على خلفية فتوى الاستعانة بالجيش التركي»، القدس العربي، 23 أيلول/سبتمبر 2016

العدوّ الأمريكي

تغيير الأسماء لم يكن ليغيّر من الهويّة الإرهابيّة لفروع (القاعدة) في العالم، وأولوية محاربتها في معادلة الأمن القومي الأمريكي، التي يعتقد القائمون عليها «أن التهديد الرئيسي اليوم لم يعد يأتي من القيادة المركزية لتنظيم القاعدة. ولكنه بدلاً من ذلك، يأتي من المتطرفين والجماعات المنتسبة لتنظيم (القاعدة)، والتي للعديد منها توجّهات تتركّز في البلدان التي تعمل فيها»[26]. وجرياً على ذلك، كان نهج (النصرة) القاعدي كافياً لتصنيفها على لوائح الإرهاب حتى قبل أن تكشف انتماءها إلى (القاعدة) بشكل علني، كما مر بيانه.

كذلك الحال بعد «فك الارتباط»، وإنهاء العمل باسم «جبهة النصرة» والإعلان عن التشكيل الجديد. ففي أول ردّ فعلٍ أمريكي على تشكيل «جبهة فتح الشام»، أعلن البيت الأبيض أن تقييمه للنصرة لم يتغير رغم فك ارتباطها بتنظيم القاعدة، كما قالت وزارة الخارجية الأميركية إن الجبهة ما زالت هدفاً للقصف بسوريا[27]. وهو ما جرى بالفعل، حيث قامت طائرات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة باستهداف «أبو عمر سراقب»، أحد القادة البارزين في «جبهة فتح الشام» والقائد العسكري لتحالف «جيش الفتح»، الذي قضى مع عدد آخر نتيجة للغارة[28].

مقابل ذلك، في أول لقاء صحفي يجريه بعد تغيير اسم جماعته، أطلق «الجولاني» ما بدا أقرب إلى تهديد لأمريكا. ففي سياق تعليقه على الاتفاق الروسي – الأمريكي والهدنة التي أُعلن عن بدئها في 12 أيلول/ سبتمبر 2016، واستثنيت منها الجبهة (لم تصمد الهدنة وسقطت خلال أيام)، قال زعيم «فتح الشام» أنّ أمريكا «وضعت نفسها في صف الروس والنظام وستجد نفسها في صدام ليس في مواجهة فصيل واحد وإنما في مواجهة الشعب» . ثم بعد ذلك بأيام قليلة، كانت أدبيات القاعدة التقليدية تجاه الولايات المتحدة حاضرةً في البيان الذي أصدرته الجبهة بخصوص عملية «درع الفرات» السابق ذكرها. كالقول: «فالأمريكان عدو كافر صائل مباشر على المسلمين، فيحرم التعامل معه بأي نوع من أنواع التعامل، تحت أي مبرر وذريعة، مهما تأوّل المتأوّلون حينها فلن يجنوا سوى الحكم عليهم بحكم من يتولى الكافرين» .

٢٦- «مقتطفات من خطاب الرئيس أوباما في حفل تخرج طلاب أكاديمية وست بوينت العسكرية»، 28 أيار/ مايو 2014، على الرابط: http://translations.state.gov/st/ arabic/texttrans/2014/05/20140528300295.html#axzz4Ks9zQaUH

٢٧- «واشنطن: الموقف من جبهة النصرة لم يتغير». الجزيرة.نت، 28/7/2016.

٢٨- «مقتل أبو عمر سراقب أحد قادة جبهة فتح الشام البارزين في غارة جوية على حلب» بي بي سي، 9 أيلول/ سبتمبر 2016.

خلاصة

قد يبدو صحيحاً القول إنّ فرع القاعدة الرسمي في سوريا (جبهة النصرة لأهل الشام، ثم جبهة فتح الشام)، قد تميّز بمرونة نسبية طبعت تكتيكاته المختلفة، إن كان من حيث ترتيب الأولويات وعقد التحالفات، أو لجهة التقرّب من السكان عبر بسط الأمن وتقديم الخدمات، ووصولاً إلى الاقتصاد في الذبح وترهيب الناس قياساً بأقرانه في «الدولة الإسلامية». غير أن ذلك كلّه لم يجعل منه فصيلاً سورياً، ولم يحل دون بقائه قوّة دخيلة على المجتمع السوري. فلا مرجعيته ولا أدبياته ولا أهدافه اختلفت كثيراً عن القاعدة الأم، لأن هذا جزء من تكوينه ويظهر دوماً في خطابه وسلوكه ومشروعه الطائفي المذهبي، و«الإمارة الإسلامية» التي أعلنها. الأمر الذي لا يتّفق البتّة مع الثورة السورية وأهدافها، ناهيك عن تناقضه مع حقيقة التنوّع الديني والمذهبي في سوريا. وحتى فيما خصّ «أهل السنّة في الشام»، الذين يدّعي الدفاع عنهم ويتحدّث باسمهم، فإسلامهم لم يكن يوماً على مقاس الإسلام القاعدي وتشدّده.

لا يخفى أنّ المجتمع الدولي، المتواطئ أساساً على ثورة السوريين، سيجد دوماً شمّاعة لتبرير تقاعسه عن كفّ الأسد عن إجرامه، وهي حكاية «الحرب على الإرهـاب»، وليس هناك من عنوان أكثر جاذبية لهذه الحرب من «القاعدة»، فهي منظّمة إرهابية في حقيقتها، وليس لأن الغرب أراد أن يقول ذلك. التعامل مع هذا الواقع والحذر من تبعاته سيشكّلان تحدّياً يواجه حلفاء القاعدة/ النصرة/ فتح الشام، على الأرض. ولعلّهم يدركون أنّ التحالف معها على كارثية تبعاته، لا يمكن تحقيقه بسهولة، فهي كحالة نموذجية للسلفية الجهادية، ترى نفسها نقيّةً فيما تنظر إلى الآخرين بأنهم بحاجة إلى التنقية في الاعتقاد والممارسة. والأهم هو كونها، كأي حركة دينية/عسكرية، لا تقبل مشاركة سلطتها بسهولة، ولا توفّر جهداً لإضعاف الخصوم والمنافسين (والحلفاء أيضاً) للهيمنة عليهم.

إن جوهر القاعدة وخطرها لن يتغيّر مهما حاولت أن تبدّل جلدها أو اسمها طالما أن مرجعيتها ومشروعها العدمي هو ذاته. وهي لن تكون جزءاً من ثورة الشعب السوري فقط لمجرّد شدّة بأس مقاتليها في مواجهة النظام، «فالجماعة التي تقاتل النظام الأسديّ بكفاءة، على ما قال المدافعون عنها يوم اعتبرها الأميركيّون منظّمة إرهابيّة، إنّما تقاتل الثورة بكفاءة أكبر، مطيلةً عمر النظام الذي تقاتله، وممعنة في تفتيت مجتمع مفتّت أصلاً»[29].

٢٩- حازم صاغية، (الثورة أو «النصرة»). الحياة، 28 كانون الثاني/ يناير 2013. http:// www.alhayat.com/OpinionsDetails/477199

التعليم في مناطق الإدارة الذاتية الأولوية للغة الأم ... وعدم الاعتراف بالمناهج عائق أمام إرسال الأهالي أطفالهم للمدارس

فتاح عيسى

تبعات الأزمة السورية ألقت بظلالها على مختلف نواحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..الخ، إلا أن تعليم الأطفال بقي الهاجس الأكبر لدى العائلات التي بقيت على قيد الحياة بعد أكثر من خمس سنوات على بدء الثورة التي حولت سوريا إلى جحيم بفعل تدخل أطراف خارجية ووصول الآلاف من الإرهابيين من مختلف دول العالم إلى داخل سوريا.

تقارير الأمم المتحدة حول وضع الأطفال في سوريا بشكل عام والوضع التعليمي لهم كارثية، وبحسب التقارير فإن أحد أكبر تحديات النزاع هو حصول الأطفال على التعليم، حيث وصلت معدلات الالتحاق بالمدارس داخل سوريا إلى الحضيض، وتشير تلك التقارير أنه رغم عودة الملايين من الأطفال في جميع أنحاء المنطقة إلى المدرسة هذا الشهر، فإن حوالي ثلاثة مليون طفل سوري داخل سوريا وخارجها في الدول المجاورة خارج المدرسة، مما يجعلهم عرضةً للعنف والإساءة والإهمال،

واستجابة لذلك أطلقت اليونيسف مع مجموعة من الشركاء مبادرة «لا لضياع جيل» التي تلتزم بإعادة الأطفال إلى التعليم وتوفير فرص للشباب، كما عمل الاتحاد الأوروبي العام الماضي على توفير التمويل اللازم لتعزيز الجهود الرامية إلى توفير فرص التعلم والحماية لمئات الآلاف من الأطفال والشباب الذين فروا من الأزمة السورية.

التعليم في مناطق النظام مازال يمجد حزب البعث في مناهجه، ورغم ذلك هو المنهاج الذي يحظى بقول الكثيرين كونه معترف به، فيما اعتمدت المدارس في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة على المنهاج الذي أعده الائتلاف السوري المعارض وهو نفس المنهاج الحكومي مع تعديلات في بعض الكتب وخاصة التي تتحدث عن منجزات حزب البعث، وإلغاء مادة «التربية القومية» أو «التربية الوطنية»، وتغييرات في كتاب التاريخ.

الأكراد في مناطق سيطرتهم استغلوا الفرصة وعملوا على إعداد مناهج باللغة الكردية، وبالتالي تعليم أطفالهم بلغتهم الأم التي حرموا منها

لعقود، ورغم أن المناهج أعدت على عجل وبدأت الإدارة الذاتية تدريسه خلال آخر عامين بشكل رسمي، إلى أن موضوع الاعتراف الدولي بهذه المناهج تبقى العقبة الأكبر التي تواجه العملية التربوية والتعليمية في تلك المناطق.

الإدارة الذاتية تطلق نظام جديد للتعليم باسم «نظام التربية للمجتمع الديمقراطي»

ومع بداية نشر التعليم باللغة الكردية أنشئت الإدارات الذاتية نظام جديد للإشراف على العملية التعليمية وهو النظام الذي يعرف بـ «نظام التربية للمجتمع الديمقراطي» والذي يتضمن هيئات التربية في مناطق الإدارة الذاتية ومؤسسة تعليم اللغة الكردية والأكاديميات والمعاهد التي تدرس باللغة الكردية، وهذا النظام الموجود في مناطق الإدارة الذاتية الثلاث، له فروع في بقية المناطق المرتبطة بالنظام الفيدرالي كمدينة تل أبيض وصرين ومناطق التي تعرف باسم مناطق الشهباء والتي تضم مدينة منبج والباب وإعزاز ... ويقوم المبدأ الأساسي له على تعلم كل مكون لغته الأم في الصفوف الثلاثة الأولى من حياته المدرسية، ثم إدخال لغة محلية من الصف الرابع، بمعنى أن الطلبة الكرد يدرسون مادة اللغة العربية، والطلبة العرب يدرسون مادة اللغة الكردية، ثم يتم إدخال مادة لغة عالمية «أجنبية» بدءاً من الصف السادس.

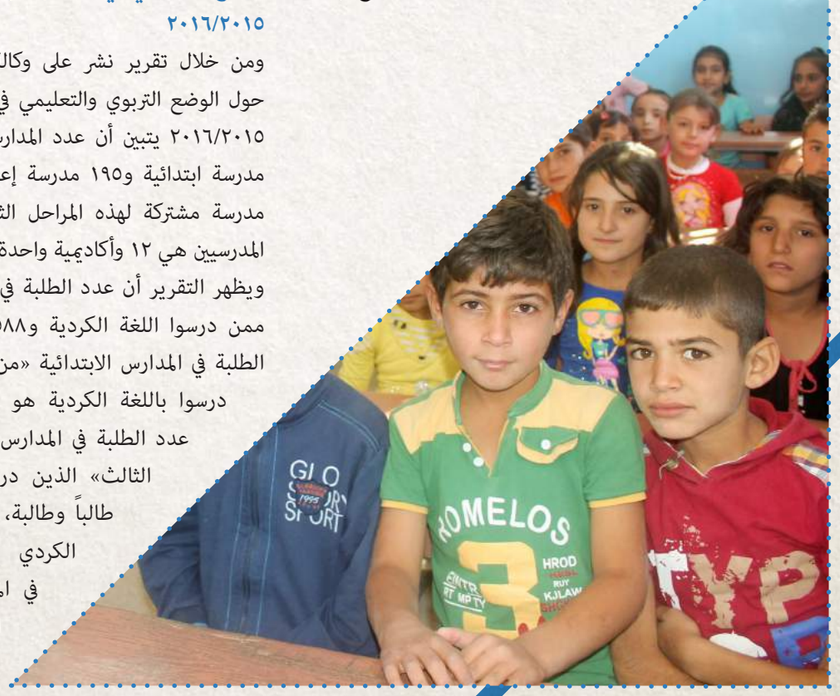

وعملت لجنة التربية للمجتمع الديمقراطي والتي هي إحدى مؤسسات التابعة للإدارة الذاتية على التحضير لتدريس اللغة الكردية لأول مرة في مدارس مقاطعات مناطق الإدارة الذاتية والتي تعرف بمناطق «روج آفا» كمادة تعطى على ساعة أو ساعتين في بادئ الأمر ومع العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ أصبحت مناهج المرحلة الابتدائية في منطقتي كوباني وعفرين من الصف الأول حتى السادس الابتدائي باللغة الكردية، فيما كانت مناهج منطقة الجزيرة من الصف الأول وحتى الثالث باللغة الكردية أما بقية الصفوف فكان يتم تدريس مناهج الحكومة السورية مع إدخال اللغة الكردية كمادة تدرس إلى جانب مواد مناهج الحكومة السورية، وإلغاء مادة «التربية القومية أو الوطنية»، وإدراج مادة «الأمة الديمقراطية» بدلاً منها، وإجراء تعديلات في مادتي الجغرافيا والتاريخ، وتغيير مادة التربية الإسلامية إلى تاريخ المعتقدات الدينية.

الوضع التعليمي في مناطق الإدارة الذاتية خلال العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦

ومن خلال تقرير نشر على وكالة أنباء مقربة من الإدارة الذاتية حول الوضع التربوي والتعليمي في المقاطعات الثلاث للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ يتبين أن عدد المدارس في مقاطعة الجزيرة هو ١٣٩٤ مدرسة ابتدائية و١٩٥ مدرسة إعدادية و١١٠ مدارس ثانوي و١١١ مدرسة مشتركة لهذه المراحل الثلاث، كما أن عدد معاهد إعداد المدرسين هي ١٢ وأكاديمية واحدة لتأهيل المدرسات.

ويظهر التقرير أن عدد الطلبة في مرحلة رياض الأطفال هو ٢٠٢٦ ممن درسوا اللغة الكردية و٥٨٨ درسوا اللغة العربية، أما عدد الطلبة في المدارس الابتدائية «من الصف الأول إلى الثالث» الذين درسوا باللغة الكردية هو ٢٣٣٣٩ طالباً وطالبةً، فيما كان عدد الطلبة في المدارس الابتدائية «من الصف الأول إلى الثالث» الذين درسوا باللغة العربية هو ١٧٣٤٦ طالباً وطالبة، بينما بلغ عدد طلبة من المكون الكردي والعربي الذين تلقوا التدريس في المرحلة الابتدائية الثانية «الصف الرابع، الخامس، السادس» نحو ٤٣٣٠٩ طالباً وطالبةً.

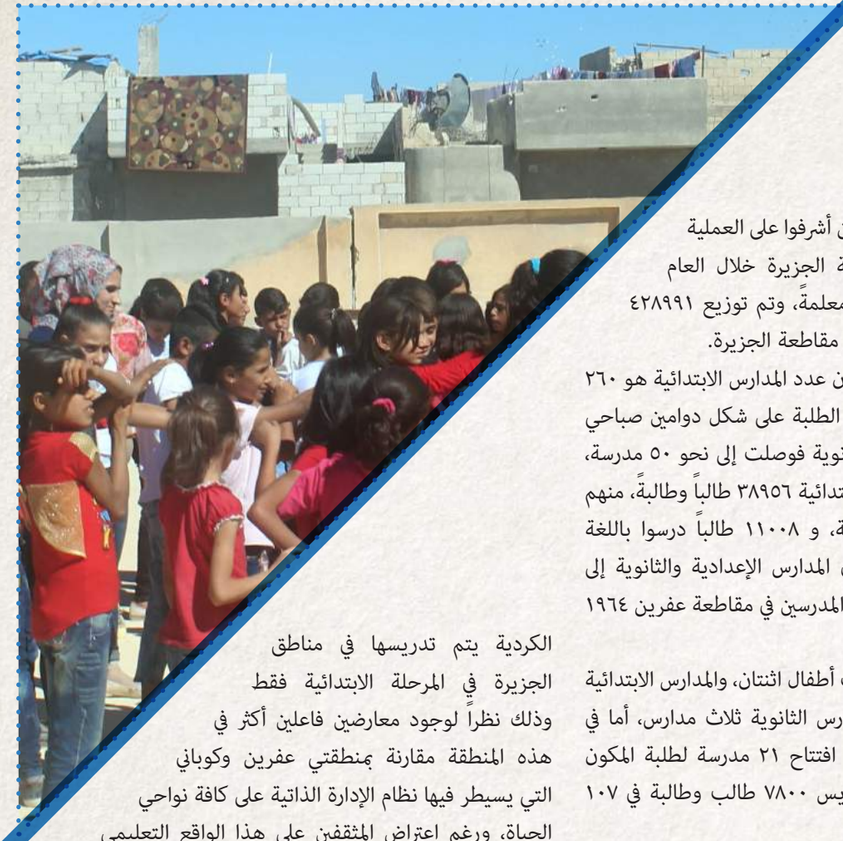

وأشار التقرير أن عدد المدرسين الذين أشرفوا على العملية التربوية في المدارس ضمن مقاطعة الجزيرة خلال العام الدراسي الماضي بلغ ٤٣٦٢ معلماً ومعلمةً، وتم توزيع ٤٢٨٩٩١ كتاباً على طلبة المرحلة الابتدائية في مقاطعة الجزيرة.

وفي مقاطعة عفرين أوضح التقرير أن عدد المدارس الابتدائية هو ٢٦٠ مدرسة، منها ٤١ مدرسة درس فيها الطلبة على شكل دوامين صباحي ومسائي، أما المدارس الإعدادية والثانوية فوصلت إلى نحو ٥٠ مدرسة، وبلغ عدد الطلبة ضمن المدارس الابتدائية ٣٨٩٥٦ طالباً وطالبةً، منهم ٢٧٩٤٨ طالباً درسوا باللغة الكردية، و ١١٠٠٨ طالباً درسوا باللغة العربية، فيما وصل عدد الطلبة في المدارس الإعدادية والثانوية إلى نحو ٨٠٠٠ طالباً وطالبةً، وبلغ عدد المدرسين في مقاطعة عفرين ١٩٦٤ معلماً ومعلمةً.

وفي مقاطعة كوباني بلغ عدد روضات أطفال اثنتان، والمدارس الابتدائية ١٨٧، والمدارس الإعدادية ١٤ والمدارس الثانوية ثلاث مدارس، أما في مدينة تل أبيض وبلدة صرين فتم افتتاح ٢١ مدرسة لطلبة المكون العربي في بلدة صرين، كما تم تدريس ٧٨٠٠ طالب وطالبة في ١٠٧ مدرسة في مدينة تل أبيض.

وبلغ عدد المدرسين في مقاطعة كوباني خلال العام الدراسي الماضي ٧٢٣ معلماً ومعلمةً، وتلقى طلاب المدارس الابتدائية من الصف الأول إلى الصف الثالث مواد «اللغة الكردية، المجتمع والحياة، رياضيات، موسيقا، رسم، رياضة»، فيما تلقى طلاب المرحلة الثانية «من الصف الرابع إلى السادس» مواد «اللغة الكردية، اللغة العربية، رياضيات، علوم اجتماعية، علوم، رياضة، موسيقا، رسم».

اختلاف في الوضع التعليمي بين المقاطعات الثلاث ... وشكوك حول الأسباب

وشهد العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ خطوات كبيرة من الناحية التعليمية، حيث تم تحضير مناهج اللغة الكردية للمراحل التعليمية الثلاث «الابتدائية والإعدادية والثانوية»، وفي حين يتم التدريس حالياً بشكل كامل للمراحل الثلاث في كوباني وعفرين باللغة الكردية، إلا أن اللغة الكردية يتم تدريسها في مناطق الجزيرة في المرحلة الابتدائية فقط وذلك نظراً لوجود معارضين فاعلين أكثر في هذه المنطقة مقارنة بمنطقتي عفرين وكوباني التي يسيطر فيها نظام الإدارة الذاتية على كافة نواحي الحياة، ورغم اعتراض المثقفين على هذا الواقع التعليمي إلا أن أصواتهم لا تجد آذاناً صاغية في هذه المناطق، كما أن هناك من يقول بوجود اتفاقات بين هيئة التربية في مقاطعة الجزيرة ومديرية التربية في الحسكة التابعة للحكومة السورية.

وبهدف تطبيق هذه الخطوات أو القرارات في المقاطعات الثلاث عملت لجنة التربية للمجتمع الديمقراطي بتحضيرات مكثفة ومتسارعة لعملية التدريس على شكل ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تدريب المدرسين ضمن المعاهد، والثانية تدريب المدرسين ضمن الاختصاصات في معاهد خاصة علمية وأدبية، وفي المرحلة الثالثة تحضير الكتب الدراسية.

ورغم الانتهاء من إعداد المعلمين والمدرسين الاختصاصيين (أغلب المعاهد هذا العام كانت الدراسة فيها أقل من عام واحد) فإن العمل لتأمين الكتب مستمر ومتواصل حتى بعد افتتاح المدارس كما تم تحديد الدروس التي سيتم تدريسها لكل مرحلة.

علم المرأة إحدى المواد الجديدة في منهاج الإدارة الذاتية

وسيتم هذا العام تدريس مواد «اللغة الكردية، اللغة العربية، علوم اجتماعية، رياضيات،علوم، رياضة، رسم، اللغة الانكليزية» لطلاب المرحلة الابتدائية، فيما تتضمن المرحلة الإعدادية مواد «الأدب واللغة، جغرافية، الثقافة والأخلاق، البيئة والطبيعة، تاريخ كردستان، تاريخ المنطقة والعالم، علم المرأة، رياضيات، علوم اجتماعية، لغات شعوب المنطقة، لغة أجنبية حسب اختيار الطالب، فن، موسيقا، رسم، ، فلكلور، مسرح، رياضة»، بينما تضمنت المرحلة الثانوية والتي قسمت إلى قسمين «أدبي وعلمي» مواد «الأدب واللغة، لهجة كردية أخرى، لغة أجنبية أخرى، ثقافة، جغرافية، أخلاق، سياسة، تاريخ المعتقدات، فلسفة، علم المرأة، تاريخ كردستان (المنطقة والعالم)، علم اجتماع، كيمياء، الحماية الذاتية، علم نفس، علم الطبيعة، الاقتصاد(اقتصاد الكومين والزراعة)، فيزياء، علم الطبيعة، رياضيات، رياضة، فن، فلكلور، رسم، مسرح، أعمال يدوية».

وفي مدينة تل أبيض وفي العام الـدراسي الحالي افتتحت ١٢٧ مدرسة في المدينة وريفها أبوابها أمام الطلاب، وسيدرس الطلاب العرب من الصف الأول حتى الثالث منهاج النظام الفيدرالي باللغة العربية، ومن الصف الرابع حتى المرحلة الثانوية منهاج الحكومة السورية باللغة العربية، فيما سيدري الطلاب الأكراد من الصف الأول حتى السادس باللغة الكردية، أما طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية فسيدرسون منهاج الحكومي باللغة العربية مع إضافة مادة اللغة الكردية، وسيتم إضافة مادة اللغة العربية من الصف الرابع حتى السادس للطلبة الأكراد، ومادة اللغة الكردية من الصف الرابع حتى السادس للطلبة العرب، ويشارك نحو ٣٠٠ معلم ومعلمة في العملية التربوية في تل أبيض وريفها.

وفي مدينة منبج سيدرس جميع الطلاب هذا العام المنهاج الحكومي القديم في٤٠ مدرسة تم افتتاحها للمراحل التعليمية الثلاثة، وسيتم إعطاء رواتب الوكلاء من ميزانية الإدارة الذاتية، فيما سيأخذ المعلمين الأصلاء «المثبتين» رواتبهم من الحكومة السورية.

اختلاف وجهات النظر بين المختصين حول العملية التعليمية التي تقوم بها لجنة التربية للمجتمع الديمقراطي

ورغم هذا العمل الذي يمكن وصفه بالضخم من جهة لجنة التربية للمجتمع الديمقراطي إلا أن آراء الناس تختلف حول مدى نجاعة العملية التعليمية في مناطق الإدارة الذاتية، فالمرشدة النفسية روكان كرعو من مدينة كوباني ترى أنه يؤخذ على لجنة التربية الاهتمام بالعملية التعليمية وإغفال الجانب التربوي، كما أنها تعتبر الفترة التي تمت فيها إعداد الكادر التعليمي غير كافية مشيرة إلى أنه تم التركيز في إعداد الكادر التعليمي على تعليم اللغة الكردية دون الاهتمام بأساليب ووسائل وطرائق التعليم لكل مرحلة.

وأضافت كرعو أنه كان يجب البدء بتعليم اللغة الكردية بشكل تدريجي، وليس بطريقة صادمة وخاصة لطلاب المرحلة الإعدادية والثانوية الذين درسوا سابقاً باللغة العربية لسنوات، كما أن المنهاج الدراسي يجب أن يوضع من قبل لجنة من المختصين، إضافة إلى لجنة من المشرفين النفسيين لدراسة مدى تأثير كل كلمة على الطالب نفسياً وعلمياً، معتبرة أن المنهاج يمجد لشخصيات وبالتالي يؤثر ذلك على الأطفال لانتهاج فلسفة معينة على حد تعبيرها.

واختتمت كرعو قائلة «إن مشكلة الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الإدارة الذاتية تولد لدى

الطلاب صراعات نفسية حول خوض التعليم باللغة الكردية مع إغفال مستقبل هذه الشهادة في المستقبل، أو الاتجاه نحو مناطق سيطرة النظام السوري لمتابعة تعليمهم باللغة العربية».

ويرى ريزان أحمد من مدينة عفرين أن العملية التعليمية في لا تتم في المقاطعات الثلاث بنفس المعايير، مشيراً إلى وجود تواصل وجوار وربما اتفاقات غير معلنة بين مديرية التربية في الحسكة التابعة للنظام السوري وهيئة التربية التابعة للإدارة الذاتية في مقاطعة الجزيرة حيث أن التعليم في مرحلتي الإعدادية والثانوية ما زال هذا العام باللغة العربية، بينما يتم تدريس الطلاب في المراحل الثلاثة في عفرين وكوباني باللغة الكردية، مشيراً إلى عدم وجود تواصل بين هيئة التربية في المقاطعتين مع مديرية التربية في حلب وبالتالي فإن الحكومة السورية لا تعترف بالعملية التعليمية في عفرين وكوباني، كما لا توجد أي جهة خارجية تعترف بالشهادة الإعدادية أو الثانوية الصادرة عن الإدارة الذاتية.

وأكد أحمد أن فرض التعليم باللغة الكردية وعدم الاعتراف بشهادات الإدارة الذاتية هو أحد أهم أسباب هجرة المواطنين من هاتين المقاطعتين باتجاه مناطق سيطرة النظام السوري في حلب حفاظاً على تعليم أطفالهم.

وفي مقاطعة الجزيرة ترى فيان عيسى أن أغلبية الطلاب كانوا يتوجهون للمدارس الخاصة التابعة للمكون المسيحي والتي يشرف عليها لجان الكنائس، بينما في هذا العام اجتمعت هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية مع وفد الكنائس المشرف على المدارس واتخذوا قراراً بأن طلاب التعليم الأساسي من أبناء المكون السرياني والأشوري والأرمني فقط يحق لهم الالتحاق هذا العام بالمدارس الخاصة, الذي تعتمد منهاج وزارة التربية السورية الرسمي فقط وهي تقع ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

أهالي الطلاب في المقاطعات الثلاث متخوفون على مستقبل أطفالهم، بعد أن ضاع مستقبلهم مع سنوات الثورة السورية واستمرار أزمة الوضع العسكري في أغلب محافظات سوريا، ويبقى الأمل في حل الأزمة السورية بالطرق السلمية لتحل معها جميع الأمور العالقة ومنها وضع التعليم والتربية ومستقبل الطلاب والمدرسين المفصولين عن وظائفهم، والآلاف من طلبة الجامعات الذين بقي وضعهم معلقاً حتى الآن.

شوارع هلاليّة قامشلي ما عادت تترنّح على خُطى هوزان

فريد إدوار

لم تَعُد طرقات حي الهلاليّة الترابيّة في مدينة قامشلي شمال شرقي سوريا، تترنّح مع خطوات «هوزان» ذي العشرة أعوام عندما كانت تطؤها قدماه منذ شروق الشّمس حتى غروبها، مُتسكّعاً من شارعٍ لآخر خلف طفولته التي انتهت دون استئذان، سنواتٌ عشر قضاها في كنف والديه اللذَين اعتبرا فقدانه خسارةً من الاستحالة تعويضها وهو الابن الوحيد مع ٣ بناتٍ صغيرات كانوا ثمرة زواجهما.

كلمات «هوزان» التي تفوّه بها قُبيل موته بدقائق، ما تزال تصمّ أذني الوالد المفجوع «محمد عمر» /٣٢/ عاماً، وهو جالسٌ بجانبه في المقعد الأمامي لسيارته الصفراء التي تحمل لوحةَ مرورٍ عموميّة، متوجّهاً لمكان عمله في محلٍ لبيع إكسسوارات أجهزة الموبايل قرب جامع قاسمو، الجامع الذي كان في فترة قريبة نقطة انطلاقٍ أولى لخروج التّظاهرات التي كانت تنادي بالحريةً وإطاحة نظام الحكم في سوريا.

«سنُنهي تنظيف المحل بسرعة يا أبي، ونمضي بعدها إلى السوق لشراء جهاز (آيباد) لي».. كانت تلك آخر ما سمعه الوالد من ابنه البكر، قبل أن يستيقظ من غيبوبةٍ دامت يومين متتالين، وجسده مُمددٌ في أحد الأسرّة بمستشفى الشهيد «خبات» بمدينة قامشلي.

يومان متتاليان أمضاهما «محمد عمر» بعيداً عن أحلام طفله بامتلاك جهاز (آيباد)، /٤٨/ ساعة كانت تفصل بين معرفة مصير الابن الذي أضحى جسداً بلا روح بعد التفجير الإرهابي الذي ضرب منطقةً سكنية صباح الـ ٢٧ من شهر أغسطس آب ٢٠١٦ في الحي الغربي بمدينة قامشلي، وبين التفكير بالوصول لمحله.

حكاية «محمد عمر» وطفله «هوزان»، ليست ولن تكون الوحيدة في بلادٍ أتعبتها الحرب منذ أكثر من خمس سنوات، هي قصةٌ من بين آلاف قصص الموت الذي صار ضيفاً على كل عائلةٍ سوريّة، وقضى فيها مئات الأطفال السوريين سواء بسلاح النظام السوري أو على يد تنظيماتٍ مُتطرّفة، وكل حكاية منها بانتظار مَنْ يُقلّب صفحات الألم والأمل.

اعتاد «محمد» اصطحاب ابنه إلى مكان عمله مذ بلغ الثامنة من العمر، فكل زاويةٍ من ذلك المحل الذي سُمّي «هوزان للاتصالات» تحمل بصمةً وموطئ قدم لصغيره الذي بالغ في ذلك الصباح الأسود في طلب مرافقة والده رغم رفض الوالدة.

مات «هوزان» إذاً.. ومات معه أطفالٌ ونساءٌ وشبابٌ آخرين، وماتت معهم أحلامهم المُجهضة، لتُعلن المدينة الحداد على أرواح مَن راحوا، وتركوا خلفهم مئاتٍ آخرين مُفجعين برحيلهم غير الموعود.

مات الصغير.. ولم يستطع الأب حتى الآن الاعتذار من روح طفله بعد أن صفعه ذات يوم على وجهه، بسبب شقاوته العفوية.

بات «محمد عمر» يتمنى كل حين، عودة «هوزان» إلى الحياة مُجدّداً ولو لبضع دقائق، حتى يعتذر منه، ويتخلّص من العبء الذي يُثقل كاهله.

لم يكن يدري أن رفضه السفر إلى بلاد اللجوء كغيرهِ من آلاف العوائل الكردية في المنطقة؛ سيُحرمه من طفله، لم يكن يعلم أنه سيأتي لمكان عمله ذات يوم دون «هوزان».

دراجته الصغيرة التي أهداه إياها والده يوم ميلاده العاشر، لا تزال مركونةً بجوار كومة من الذكريات والألعاب المُبعثرة في أرجاء الغرفة التي تشتاق هي الأخرى لرائحة جسده النحيل.

الأربعاء الأسود الذي بات هو الآخر مُدرجاً ضمن لائحة أحزان ونكبات مدينة قامشلي، قضى على عشرات العوائل وألحق أضراراً مادية بعددٍ من الأبنية السكنية المجاورة لمكان التفجير الانتحاري الذي تبنّاه تنظيم الدولة الإسلامية- داعش، والذي تمّ بأربعة عشر طناً من المواد المتفجّرة المُحمّلة في شاحنة بطول /١٦/ متراً.

يحاول «محمد عمر» الآن، نسيان كل شيء حدث صباح الـ ٢٧ من أغسطس آب وحتى قبل ذلك بـ ١٠ سنوات، بما فيه كل الذكريات التي تَجعل فؤاده يخفق بحثاً عمّا فقده في ذلك اليوم. موت طفله، أنساه كل الجروح التي أصابت جسده وشوّهته، مع ذلك يعلم يقيناً أن ما حدث ربما كان سيُفضي إلى فاجعةٍ أكبر، لولا القدر الذي اختار الابن قبل الأب.

حماية المدنيين في سوريا بين قانون سيزر وإتفاقيات جنيف

عاصم الزعبي

خمس سنوات مرت منذ إنـدلاع الثورة في سوريا، قتل خلالها مئات الآلاف من السوريين على يد النظام السوري وحلفائه، والميليشيات المتحالفة معه، دون أن تتمكن الأمم المتحدة بكافة أجهزتها من وقـف هـذه المذبحة الجماعية، على الرغم من وجود إتفاقيات جنيف التي تنص على حماية المدنيين أثناء النزاعات، وإمكانية المطالبة بتطبيقها وإصدار القرارات اللازمة لذلك، حتى دول كالولايات المتحدة كان بإستطاعتها فعل ذلك بشكل منفرد في عـالم يحكمه القطب الأمريكي الأوحد، لكن السياسة غيبت الدور الإنساني للمنظمة الدولية والدول المنادية بالحريات وحقوق الإنسان.

المادة الثالثة المشتركة بين إتفاقيات جنيف

تشمل هـذه المـادة حـالات النزاع المسلح غير الدولية، كالحروب الأهلية التقليدية، والنزاعات الداخلية التي تتدخل فيها قوات دولة أخـرى، أو قوات متعددة الجنسيات إلى جانب الحكومة كما يجري في سوريا منذ خمس سنوات.

وتنص هذه المادة على القواعد الأساسية التي يجب العمل بها بشكل كامل، مما جعلها تبدو كإتفاقية مصغرة ضمن إتفاقيات جنيف، وتضم القواعد الأساسية لهذه الإتفاقيات من أجل تطبيقها على النزاعات غير الدولية.

كما تطالب هذه المادة بمعاملة إنسانية لجميع المعتقلين، دون تمييز، ودون تعريضهم للاذى، وتحرم كل أنـواع الإنتهاكات من تعذيب، وتشويه، وقتل، وغير ذلك من جرائم أخرى.

حتى الآن لم تتمكن الأمم المتحدة من تطبيق هذه المادة، والتي تعتبر كفيلة بحماية المدنيين في سوريا من الإنتهاكات التي يتعرضون لها من قبل مختلف الأطـراف المتصارعة وعلى رأسها النظام السوري. فالجرائم التي يتم ارتكابها وصلت حد الإعتداءات الممنهجة على الأشخاص والمنظمات غير المشاركة في الحرب، ومنها عـمال الصحة والإغـاثـة، والمنشآت الصحية والخدمية على حد سواء.

قانون سيزر

تمـت صياغة هـذا القانون مـن قبل كل من النائب الديمقراطي في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الاميريكي (إليوت آنجل)، ونظيره الجمهوري في نفس اللجنة (إيد رويس).

واستند هذا القانون إلى ٥٥ ألف صورة لما يقارب ١١ ألف معتقل، قتلوا تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، تم تسريبها عن طريق الضابط الذي كان يقوم بتصوير جثث المعتقلين، والذي عرف لاحقًا باسم (سيزر أو القيصر).

ينص القانون على الأمور التالية:

١: فرض عقوبات على كل من يدعم النظام السوري، ومن خلال العنوان الواسع لهذا البند فإنه من الممكن أن تطال هذه العقوبات لبنان بسبب دعم حزب الله إضافة لروسيا وإيران.

٢: الدفع لإجراء تحقيقات تهدف إلى تنشيط المحاكمات ضد جرائم الحرب في سوريا.

٣: فرض عقوبات على النظام و أجهزته الأمنية

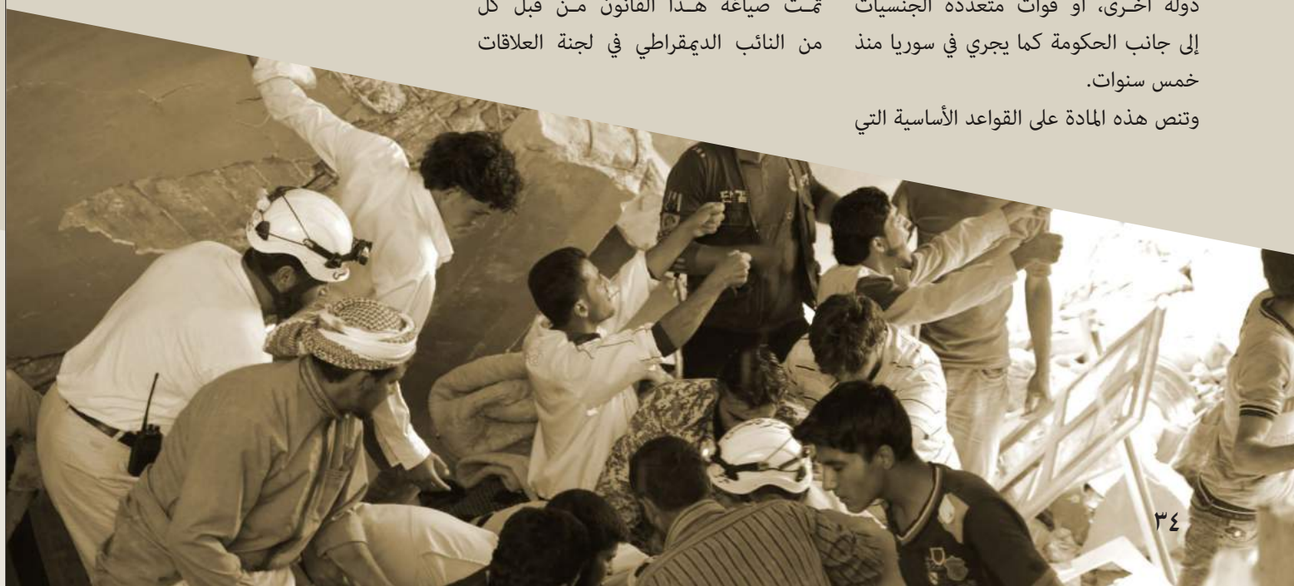

و أشخاص في النظام.

ولاول مرة يتم الحديث في الكونغرس الأميريكي عن أن النظام قتل ٤٠٠ ألف سوري، وتسبب بتشريد ونزوح ولجوء ملايين السوريين.

كما يمنح القانون الرئيس الأمريكي ٩٠ يومًا لإقتراح آلية لإنشاء منطقة حظر جوي فوق سوريا، ووجوب خروج قوات روسيا وحزب الله من سوريا.

تساؤلات حول القانون وتوقيت تمريره

في شهر أيلول من العام الحالي، حمل الرئيس الأميريكي بـاراك أباما عن طريق الضغط على النواب الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأميريكي على عرقلة إقـرار قانون سيزر، وبالفعل سحب النواب الديمقراطيين دعمهم للقانون.

ويرجح أن يكون أوباما لم يرد أن يتم فرض عقوبات بموجب هذا القانون على إيران، بعد أن قامت إدارته برفع العقوبات عنها بعد الإتفاق النووي الذي تم توقيعه، والذي اعتبره أوباما إنجازاً لإدارته بإيقاف طموحات إيران النووية بامتلاك قنبلة نووية دون أن يضطر لشن حرب عليها.

إضافة لتوقيت تمرير القانون في هذا الوقت، بعد الإنتخابات الرئاسية وفـوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب، حيث ان هناك بعض الأراء أن يكون القانون سياسياً أكثر منه قانونياً.

هل يعتبر قانون سيزر نافذاً ؟

حسب القانون المتبع في مجلس الشيوخ الأميريكي، فإن صدور أي قانون أو تشريع من أحد المجلسين، مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، فإنه يحتاج للإحالة إلى المجلس الآخـر والتصويت عليه، لذلك فإن قانون سيزر يجب أن تتم إحالته إلى مجلس الشيوخ ليتم التصويت عليه والموافقة عليه، وبعد ذلك يجب أن يتم إقرار القانون من الرئيس الأميريكي ليصبح نافذاً.

لا يوجد علاقة بين قانون سيزر والجنايات الدولية

في الأحوال العادية لكي يتم إحالة أي ملف أو قضية لمحكمة الجنايات الدولية هناك طريقين :

الأول : لا بد ان تكون الدولة التي يتم إحالة ملف الإنتهاكات فيها أو لأفراد منها موقعة على ميثاق روما الناظم للمحكمة ومصادقة عليه، ففي هذه الحالة تستطيع المحكمة رفع دعاوى قانونية على هذه الجهة.

الثاني : صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بإحالة ملف انتهاكات ما للمحكمة وهذا ما لم يتم بالنسبة لسورية، بسبب استخدام الفيتو من قبل روسيا والصين.

أما بالنسبة لقانون سيزر فهو قانون أميريكي فيما لو أصبح نافذاً يتيح للولايات المتحدة التحرك بشكل منفرد، وتستطيع فرض عقوبات على النظام السوري وحلفائه والجهات التي تدعمه وتقوم بتمويله، ويمكن للمحاكم الأميريكية تلقي دعاوى من ضحايا سوريين تعرضوا لإنتهاكات من قبل النظام، إذا أرادت الولايات المتحدة الاستناد على هذا القانون لتحويل الملف السوري للجنائية الدولية، فلا بد من تقديم مشروع قانون بالاعتماد على قانون سيزر ويجب أن يتم إقراره من أعضاء مجلس الأمن وبشكل خاص الدول دائمة العضوية، وبعد ذلك يمكن إحالة الملف السوري للمحكمة.

يبدو أن قانون سيزر في هذا التوقيت هو أداة سياسية أكثر من كونه أداة قانونية، فهو لا ينص على إنشاء محاكم خاصة بالانتهاكات في سوريا، ويبقى الأنتظار لمعرفة إذا ما كان سيتم إقرار القانون من قبل مجلس الشيوخ والرئيس ليصبح نافذاً، أم أنه سيبقى مجرد حبر على ورق.

انهيارُ إنتاج القطن: خسارة جديدة للاقتصاد السوريّ

ليليا نحاس

ذكرت وسائل إعلام مقربّة من حكومة النظام السوري، إن إنتاج القطن قد شهد تراجعاً ملحوظاً هذا العام، ووصل إلى خمسة آلاف طنّ، من أصل ٤٠٠ ألف طنّ، وهو الرقم الذي وعدت وزارة الزراعة بإنتاجه، ولقي هذا التراجع انتقادات واسعة في مجلس الشعب، ومن وسائل إعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي الموالية.

وبالتزامن مع ذلك، صرّح المدير العام للمؤسّسة العامة لحلج وتسويق الأقطان (زاهر العتال)، إنّ الكمّيات المشتراة من محصول القطن حتى اليوم وصلت لـ ٦٥٠ طنّاً، من أصل الكمّية الإجمالية المخطّط إنتاجها، ونوّه إلى أنه رقم صغير جداً مقارنة مع الخطط الموضوعة.

وقال (العتال) في حديث لجريدة الوطن الحكوميّة: «إننا أعلمنا وزير الزراعة قبل بداية موسم التسويق، أن كمية الإنتاج لن تتجاوز ٥٠ ألف طنّ، ونتيجة هذه الأوضاع تعاقدت المؤسسة مع مورّدين بموجب مناقصة أُجريَت لتوريد الأقطان الداخلية من الحسكة والرقة، حيث يقوم المورِّد بشراء الأقطان من المحافظة وشحنها إلى المنطقة الوسطى، لكن لم يتمّ توريد أيّ كمّية من الحسكة».

يقول الاقتصادي (محمد الحسين) لصُوَر: «تصريح (زاهر العتال) بعدم وصول المحصول من الحسكة فقط، فيه إشارة واضحة إلى وصوله من الرقة، الأمر الذي يشكّل اعترافاً بحصول صفقات توريد للقطن من الرقة، وبالتالي هناك تعاملات تجارية مع تنظيم داعش الإرهابي، سواء أكانت الصفقات تتمّ بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء، وهذا أمر محرّم دولياً، خصوصاً أن مجلس الأمن الدوليّ قد أصدر قراراً بحظر التعامل مع التنظيم، فمحافظة الرقة تقع تحت سيطرته ولا يمكن خروج أيّ شيء منها إلا بموافقة كبار قادة التنظيم وبتسهيل منهم».

وتُعَدُّ محافظة الحسكة أكبر المنتجين السابقين للقطن في سوريا، وشهدتِ الزراعة انخفاضاً كبيراً فيها هذا الموسم، بسبب الظروف الأمنيّة السائدة، نتيجة وجود حالة صراع بين الفصائل الكرديّة المسلّحة وداعش وقوات النظام للسيطرة على المحافظة، الأمر الدي جعل المزارعين بحالة عدم استقرار، لا تسمح لهم بمواصلة عملهم.

يقول (عبد الله)، وهو مزارع سابق من منطقة الشدادي لمجلة صُور: «لم يعد بمقدورنا زراعة القطن، لأننا لا نعرف مَن سيسيطر على منطقتنا في النهاية، قد نبدأ بالزراعة ونحضّر الأرض، ونتعب فيها لعدة شهور، وفي النهاية نضطر للنزوح بسبب المعارك».

أمّا محافظتي الرقة ودير الزور ثاني وثالث المنتجين في سوريا، فيعاني المزارعون فيهما من مخاوفَ كبيرة بسبب القصف المتكرّر من طيران قوات التحالف الـدولي، إضافة لصعوبة جني المحصول، وارتفاع تكاليف صيانة الآليات الزراعية وقلّة قطع الغيار.

فيما تشكّل هجرة الشباب، وارتفاع أسعار البذار والمبيدات الحشرية، وقلّة المياه اللازمة للري بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، عوامل إضافية سبّبت تراجع الزراعة في عموم سوريا.

ونتيجة لتراجع الزراعة، يتوقّع خبراء تراجع صناعة الغزل والنسيج بشكل كبير هذا العام مقارنة مع العام الماضي، الذي انخفض فيه الإنتاج من ٢٠٠ ألف طنّ إلى ١٥ ألف، بسبب دمار الكثير من محالج القطن في عموم سوريا، وهجرة المئات من معامل النسيج من محافظة حلب إلى خارج القطر، الأمر الذي أدّى لخسارة سوريا ثاني أكبر مصدر للقطع الأجنبي بعد النفط.

وخلّف تراجع المساحات المزروعة، حرمان الآلاف من السوريين من فرص العمل، إذ كانت الصناعات النسيجية تشكّل ٣٠ بالمئة من الصناعات المحلّية، وتشغّل قرابة ٢٠ بالمئة من اليد العاملة في سوريا.

ويُذكر أن مركز دمشق للأبحاث والدراسات المقرّب من النظام، كان قد أشار في أحدث تقاريره إلى أن خسائر القطاع الزراعي تُقدَّر بحوالي ٤٠٠ مليار ليرة، بما نسبته ٩,٨بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، في حين أن خسائر القطاع الصناعي وصلت لألفي مليار ليرة، أي ما يعادل أربعة أضعاف الناتج المحلّي للقطاع عام ٢٠١٠.

الإنتاج الزراعي في سوريا .. وانهيار منظومة الأمن الغذائي

سامر كعكرلي

في رؤية تحليلية لواقع الإنتاج الزراعي في سوريا خلال سنوات الحرب التي قاربت لستة سنوات، نشرت صحيفة البعث التابعة للنظام السوري في عددها رقم /١٥٦٥٦/ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٠٩/٢٨، مقالاً بعنوان :(ولتكن وزارة الزراعة هي القدوة في تنشيط الإنتاج الزراعي).

ونقلت المقال رؤية جمعية العلوم الإقتصادية السورية على لسان أحد أعضائها، تلك الرؤية التي تسلط الضوء على ما أسمته التراجع المتتابع للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في سوريا، والقلق الذي يصيب المستويين الرسمي والشعبي (على حسب وصف الصحيفة) لهذا التراجع الذي سيؤدي حتماً لانعكاسات سلبية في مجال الأمن الغذائي في سوريا.

وألمحت ورقة الجمعية الإقتصادية بأن هذا التراجع ليس مرده الحرب في سوريا فقط، بل يعود لفترة ما قبل الحرب بسنوات، وذلك عندما أتبعت حكومات النظام السوري – ولاسيما في عهد بشار الأسد – سياسة ليبرالية تجاه القطاع الزراعي، واعتبرته قطاعاً لا يستحوذ على الأولوية بالنسبة للاقتصاد السوري، وفتحت الأبواب واسعاً أمام باقي القطاعات من ناحية الاهتمام الحكومي.

ولكن الذي لم تذكره ورقة عمل الجمعية الإقتصادية بأن قطاع الخدمات المالية مثل المصارف وشركات التأمين وقطاع العقارات حظيت بجُل اهتمامات حكومات النظام السوري وذلك لأن وراء تلك القطاعات رؤوس كبيرة من أزلام النظام من أمثال رامي مخلوف ومحمد حمشو وصائب نحاس وغيرهم. وأدى هذا الاهتمام بتلك القطاعات الريعية لإزاحة باقي القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة وحتى النقل من المشهد الإقتصادي السوري، وما موضوع قوانين الاستثمار سوى نوع من ذر الرماد في العيون لأن تلك القوانين لم تنجح بجذب الاستثمارات الإنتاجية إلى سوريا.

وأيضاً لم تتجرأ ورقة عمل الجمعية الاقتصادية بأن تبين أن حكومات النظام السوري في تلك الفترة قد بدأت بالتصريح علناً وعلى منابر الإعلام الرسمي بأن المؤسسات الإقتصادية الإنتاجية والمملوكة للدولة قد أصبحت عبئاً على الموازنة العامة بسبب التغطية المستمرة لخسائرها المتكررة، وأصبح من الواجب التخلص منها وذلك بحلها أو بيعها للمستثمرين المحليين أو العرب أو الأجانب، والمقصود بالأجانب هنا هم الإيرانيين الذين كانوا يسعون بشكل حثيث لامتلاك تلك المؤسسات. ولعل المرسوم التشريعي رقم /٢٦٧/ تاريخ ٢٠٠٤/٠٧/٢٦ والقاضي بتعديل مرسوم إحداث المؤسسة العامة للمباقر – وهي مؤسسة ذلت طابع اقتصادي مملوكة للدولة ممثلة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- وذلك بالسماح لها بمشاركة الغير سواء وطني أم عربي أم أجنبي لهو أكبر دليل على تواطؤ النظام السوري على المؤسسات الوطنية السورية.

وبالطبع يمكننا إيجاد العذر لجمعية العلوم الإقتصادية السورية لعدم تطرقها في ورقتها لمثل تلك المواضيع لأن من على منبر تلك الجمعية تم اختطاف وتغييب الدكتور عارف دليلة لمدة عشر سنوات في السجن بسبب محاضرة ألقاها يبين فيها أسباب تداعي وانهيار الاقتصاد السوري.

وبالعودة لورقة الجمعية التي تقترح على أن تعيد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التابعة للنظام السوري النظر بدورها الإنتاجي، وتسعى إلى حث كافة المؤسسات التي لم يتم بيعها لزيادة طاقاتها الإنتاجية، كما تقترح الورقة أيضاً بأن يكون لنقابات مهنية مثل نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين، وكافة المدارس والكليات والمعاهد التي تدرس الزراعة بشقيها النباتي و الحيواني، كُل هؤلاء أن يكون لهم مشاريعهم الزراعية الخاصة والتي ترفد القطاع الزراعي السوري بمنتجات نباتية أو حيوانية، وذلك لمواجهة تراجع الاقتصاد الزراعي في سوريا.

من حيث المبدأ والشكل الظاهري فإن مقترح جمعية العلوم الإقتصادية السورية مقترح جيد، ولكن بالإمعان به واسترجاع الأوضاع الاقتصادية في سوريا منذ استلام عائلة الأسد لمقاليد السلطة فيها عام ١٩٧٠، وكيف تراجع الاقتصاد السوري بكافة قطاعاته، لا بد لنا أن نتساءل: ما هو الجديد الذي طرأ على العقلية الإدارية لدى النظام السوري وطريقة إدارة المؤسسات الإقتصادية ليكون اقتراح الجمعية الاقتصادية ذو قيمة ويمتلك الأسباب التي تجعل هذا المقترح ذو فائدة مرجوة؟

حقيقة لا شيء تغير على عقلية نظام الأسد في إدارته للمرافق الاقتصادية السورية فما زالت الأسس التي أرساها حافظ الأسد في تدمير الاقتصاد السوري راسخة في عقول وأذهان القائمين على الاقتصاد السوري وهم بالتحديد أفرع المخابرات التي تتحكم بكل كبيرة وصغيرة في سوريا وفي كل النواحي، فما زال مبدأ الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب هو المبدأ السائد في إدارات الدولة، وحتى ضمن كيانات ما يسمى المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات والغرف الاقتصادية ما زال الوضع على ما هو عليه منذ عام ١٩٧٦ عندما حل حافظ الأسد مجلس تلك النقابات وشكل مجالس جديدة تتماشى مع العقلية الأمنية التي سادت في سوريا.

أيضاً والسؤال المشروع هنا هل تم تفكيك منظومة الفساد التي عششت داخل المرافق الاقتصادية السورية على مدار خمسون عاماً ليكون مقترح الجمعية الاقتصادية فعالاً في درء خطر الانهيار الكامل للقطاع الزراعي في سوريا.

الصور بعدسة: محمود العواد

بالطبع إن كل ذلك لم يحدث لا بل زاد الفساد المالي والإداري في سوريا في ظل سنوات الحرب التي تم تسخير كافة إمكانيات سوريا لتغطية نفقاتها، والأمـر الطارئ أيضاً هو الفلتان الأمني الـذي تعيشه سوريا والـذي سمح بظهور جماعات لا تخضع لأي قانون مثل العصابات الطائفية التي قدمت من خارج الحدود ولدى كلا الطرفين نظام ومعارضة تلك المجموعات التي لا يمكن لأي سلطة قائمة في سوريا سواء من جهة النظام ممثلة بحكومته أم من جهة المعارضة ممثلة بالحكومة المؤقتة أن تفرض شيئاً من الانضباط عليها. وإن فرضنا جدلاً بأن كل ذلك - من تغير في العقلية الإدارية وتفكيك منظومة الفساد- قـد تحقق خـلال سـنـوات الـحـرب يبقى السؤال الذي لا بد من توجيهه إلى الجمعية الاقتصادية هل الظروف التي تعيشها سوريا من دمار وتخريب ونزوح أغلب المزارعين من أراضيهم وانحسار الأراضي الزراعية وحرق المحاصيل الزراعية وخـروج مناطق هامة بالنسبة للإنتاج الزراعي مثل محافظات المنطقة الشرقية والشمالية والجنوبية هل كل ذلك كفيل بأن يوضع المقترح موضع التنفيذ.

طبعاً إلا إذا كانت الجمعية التي تتكون في معظمها من اقتصاديين تابعين للنظام السوري وتم اختيارهم بشكل دقيق حسب ولاءاتهم للنظام السوري تقدم هذا المقترح تماشياً مع مخططات النظام السوري الذي يعتمد على سوريا المفيدة أي أن المقترح تم تقديمه فقط لتلك المناطق التي يراها النظام سوريا المفيدة والتي هي ربما حدوداً لدولة جديدة يسعى النظام السوري بعد فشله في وأد ثورة السوريين أن يخلقها.

فيلم النمر والثلج لروبرت بينيني
مساحة للحب والحلم وسط الحرب

عمار عكاش

منذ أن انطلق من خشبة المسرح، والمخرج والممثّل روبرت بينيني يبحث عن كوميديا مختلفة؛ اشتهر عالمياً بفيلمه «الحياة جميلة» ١٩٩٨،الذي قدّم فيه مأساة المحرقة اليهودية بقالب كوميدي، وأثار حينها جدلاً واسعاً، وفي فيلمه «النمر والثلج» يواجه أيضاً ويلات الحياة بالسخرية، لكنه يعرّج هذه المرة على العراق زمن الحرب، من خلال حكاية حبّ بطلها شاعر، فيقدم صورة مختلفة عن أرض وُسِمَت بأنها أرض الإرهاب والدكتاتوريات، فهي أرض للحب والجمال وفيها أناس طيبون ينشدون الحياة.

أتيليو شاعر حالم فوضوي(Roberto Benigni)، يعيش مع ابنتيه، يحلم حلماً متكرراً سريالياً، في مكان يشبه مدرجاً رومانياً، يتزوج فيه من امرأة يحبّها. تتغير رموز الحلم، فتتحول المرأة إلى كانغرو. في الحلم نجد خلفية التاريخ الإيطالي، وتصويراً لضغوطات الحياة الحديثة، حين يقاطع شرطيٌّ مراسم الـزواج ويطلب من أتيليو تغيير مكان سيارته المركونة في مكانٍ ممنوع. يلتقي أتيليو فيتّوريا Nicoletta Braschi بطلة منامه في أمسية شعرية لصديقه الشاعر العراقي المنفي فؤاد (Jean Reno)، ويتودّد إليها لكنه يفشل فتقول له: **سأتزوجك حين أشاهد نمراً يمشي على الثلج في روما.**

بعد الغزو الأمريكي للعراق، يقرر فؤاد العودة إلى العراق، فترافقه

فيتّوريا التي تعد كتاباً عن حياته، وهناك تدخل فيتّوريا في غيبوبة جراء إصابتها بسبب القصف، وحين يبلغ الخبر مسامع أتيليو يسافر بالحيلة إلى العراق مع فرق الإغاثة، ويبدأ رحلته لإنقاذ حياتها، وفي محاولته الحصول على الدواء لعلاجها يلتقي صيدلانياً عجوزاً متديّناً كان يركب الأدوية أيام شبابه؛ الصيدلاني كان عاشقاً لزوجته الراحلة التي أصيبت بجدريٍّ شوّه وجهها، فادعى العمى ليصون مشاعرها، هذا الشيخ السمح، يقدم صورة مختلفة عن بشرٍ يجمعون بين حب الله وحب الناس. وفي مشهد آخر يتدبّر أتيليو أنبوبة أوكسجين عن طريق شراء مجموعة مسروقات، تضمنت أيضاً مضرباً لقتل الذباب، ويقول لفيتوريا: «إنه من أسلحة الدمار الشامل»، في سخرية من أسباب الحرب في العراق.

وهكذا اختار بينيني مرّة أخرى مواجهة الواقع المتردّي بالسخرية والضحك والضرب على وتر أعمق المشاعر الإنسانية للدخول إلى وعي الناس ووجدانهم، ليروي مأساة الشرق الأوسط الذي يحمل منه بينيني تراث الحكايات القديمة وسحره، ويصرّ أن يقول: **ثمة مساحة للحلم والحب رغم كابوس الحرب والرحيل.**

يصاب فؤاد لاحقاً بنوبة اكتئاب وهو يشاهد بلاده خرجت من الدكتاتورية إلى الحرب والفوضى، وفي مشهد مؤثر يعثر عليه أتيليو معلقاً على شجرة في باحة داره منتحراً، وتطيّر الريح الأوراق عن طاولته، وتبتلع الزوبعة البلاد. تظلّل الفيلم إدانةٌ هادئة للحرب وانحياز للبشر (ضحايا الحرب)، من خلال قصة الحب الشغوف، ومن خلال تصوير معاناة الجميع حتى الجنود الأمريكيين؛ فحين يبلغ أتيليو الحاجز الأمريكي محملاً بالأدوية يبدو رعب الجنود الذين يرتعشون وهم يصوبون أسلحتهم عليه خوفاً من أن يكون انتحارياً، وبعد أخذ وردّ يصيح الضابط: «إنه شاعر ملعون»، في سخرية أخرى من خفوت صوت الكلمة الحالمة أمام صوت السلاح. في نهاية الفيلم تتعافى فيتوريا وتشاهد نمراً يمشي على ثلج روما بعد أن شبّ حريق في سيرك، وتدرك لاحقاً حين يغطيها في حديقة منزلها أتيلو من لمساته أنه هو المنقذ الذي أسعفها، فيتّوريا التي دخلت في غيبوبة طويلة تذكرنا بفيلم «أضواء المدينة» لشارلي شابلن، شابلن الذي تأثر به بينيني أبلغ تأثير إلى جانب تأثره بالكوميديان الإيطالي الشهير Totò توتو.

تلك الأنشوطة.. ذلك القتل العادل

نبيل الملحم

كنت صغيراً، ربما أصغر من أن أولد بعد، وكانت الاستعدادات لإعدام «كوهين»، الجاسوس الإسرائيلي الشهير، قد أخذت ذلك الليل بعرضه وطوله.. ولا أعرف على وجه التحديد تلك القوّة التي أوصلتني من ركن الدين إلى فجر ساحة المرجة.. لا، لم يكن فجراً، كان على حواف الفجر، فالليل لم يزل يتطلب إضاءات الساحة والفندق الأكثر شهرة المقابل للساحة من غربها.. أعني من الجهة التي تلقي بأضوائها على الكتف الأيمن للرجل الذي يترنح متراقصاً والأنشوطة تلتف حولعنقه فيما تتردد أقدامه في التوقف عن الاهتزاز، كان ذلك قبل أن تشيخ ألوانه ويشحب.

كان جاسوساً، وبات مع مضي الأيام، الجاسوس الأكثر شهرة، مع أن بقية الجواسيس لم يعدموا كما تشاء الأنشوطات، أقلّه إذا ما اعترفنا بأن الجاسوسية ماتزال تعشش في أفواهنا، أوراقنا، ردهات بيوتنا ومفاصلنا، وربما في أردية مناماتنا.

يومها تقيّأت، ربما لأنها كانت الجثة الأولى التي رأيتها.. أرجوحةمحاطة ببافطة من الكلام الذي يشرح قانون الإعدام: الجرم، الدافع، العقوبة. ومع تلك المفردات، مفردات تبجّل الوطن وأسواره الشاهقة.

كل البلاد رقصت لإعدام كوهين، أقول كلها، ربما لأنها لم ترَ طفلاً يتقيأ مثلي، ثم يتكوّم في بكائه المُتكتم عنه.. كان الإعدام بالنسبة لي، هو الحد الفاصل مابين مجهولين.. مجهول العدالة، ومجهول الأنشوطة، وهانحن اليوم في مجاهيلهما كليهما، بفارق أن الطفل الذي تقيأ، باتت أنشوطاته تمتد على مساحة بلاد كلها أنشوطة.. كلها حبل إعدام، وكلها حبال لاينقطع سبيلها إلى حزّ الرقبة بمن فيها حبل السرّة.. كان الإعدام الأول الذي أشهده.. الإعدام (العادل)، تلك العدالة التي ليس بوسعي سوى أن أسميها: القتل، وهو مالم أكن لأجرؤ على قوله لو بقيت الجاسوسية فعلاً منافياً للحشمة، بتنا جواسيس، (مرة لمن نعرف)، وثانية (لمن لا نعرف)، ومع كل جولة من جاسوسيتنا نقتل آخر ليس بالأنشوطات، بل برقصات السكاكين، وألعاب اللغة، وخيالات سفّاحين ينكبّون مرة على الكتب المقدّسة، وثانية على التراب المقدّس، وثالثة على القتل المقدّس لمجرد أنه وسيلة من اللعب المقدّس الذي يجعل القتل واحداً من آباء التاريخ، فقبل القتل، لم يكن ثمة تاريخ،أو لنقل كان تاريخاً يتيماً بلا آباء، ومن يومه بات القتل الحلال، يساوي الذبح الحلال، بل ربما بات الحلال وحده هو :

-القتل، و: وبقدسية النص.. وآياته البيّنات.

آياته البيّنات؟ لم لا؟ وما المانع من استبدالها بـ : آبائه البيّنون.. و:

-دون طفل يتقيأ، أقله ما بعد روايات أطفال يلعبون بالسواطير مستبدلين زرع الغراس بقطف الأعناق.

مع المقصلة تلك الحيرة مابين رصيفي العدالة/ الثأر.. معها أتذكر لويس السادس عشر،وكان مبتكرها، وكان خصمها للثورة الفرنسية، وكانت النتيجة أن أعدم صانع المقصلة بالمقصلة نفسها.. أعدم لويس السادس عشر بالمقصلة التي ابتكرها.. وأعدمت معه تلك الأسطورة الماجنة ماري انطونيت صاحبة استبدال الخبز بالسكويت.. أعدم الملك بتاجه وصولجانه وسط أجساد تتراقص وأفواه تصرخ، وقبضات كما الزوبعة ترتفع وتهبط:

-أقتلوه.. إنها العدالة.. أقتلوها، إنها العاهرة.

كان صانع المقصلة قد حكى عنها بتعبيرات بالغة الشاعرية.. (شفرتهاحادة تمنح إحساساً عميقاً بالرطوبة).. قالها لويس السادس عشر. هكذا كان قد وصفها، فالعدالة تستلزم الجلاّد.. تستلزم رطوبة المقصلة.

يالهذا العالم الرطب بعدالته.

في هذه اللحظة أعود ذلك الطفل الذي يتقيأ.. مازلت أرى الأنشوطة تتأرجح في سماء ساحة المرجة.. في ذات المكان الذي شنق فيه العثمانيون طلائع الثورة العربية الكبرى، وكان يوم ٦ أيّار من القرن الفائت الذي أفضّل تجاهل عام حدوثه.

العدالة عمياء.. عمياء بشفاه لاتتوقف عن الخطابة والكلام: أقتل أكثر.

- كل مافي الأمر أنها تنتظر دفناً بغير اوانه

- غير ذلك، سنتسلل إلى موتنا دون إحداث جلبة تذكر، بتهذيب وخفة بالغين.. كل مافي الأمر أن موتنا يستغرق دقائق.

- أيتها (العدالة).. أنا لا أنتمي إليك.. لاتدعي جسدي حيّاً إذا ما تاه رأسي.

#منتقدر

حملة «منتقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منتقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منتقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منتقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منتقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منتقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

أنقذوا
حلب
SAVE ALEPPO